دراسات عالمية



اللوبي الهندي
والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية

جيسون أ. كيرك



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 82

اللوبي الهندي

والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث الأجنبية، وتلك التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراسات عالمية

اللوبي الهندي
والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية

جيسون أ. كيرك

العدد 82

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Indian-Americans and the U.S.-India Nuclear Agreement: Consolidation of an Ethnic Lobby" by Jason A. Kirk. This article has been published by Blackwell Publishing in *Foreign Policy Analysis*, 4 (2008): 275-300. The ECCSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1211

النسخـة العاديـة ISBN 978-9948-14-018-4

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-062-7

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

مقدمة

لعل التحول الذي شهدته العلاقات الأمريكية - الهندية يعد من أهم التطورات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقد الماضي، وترى القيادة في كلا البلدين أن عقد اتفاقية تعاون نووي مؤخراً أهم خطوة حتى الآن في "شراكتهما الاستراتيجية" الناشئة. لكن الصفقة تعد أيضاً مثيرة للجدل كثيراً؛ حيث يراها النقاد خروجاً جوهرياً على معايير منع الانتشار النووي التي مضى عليها عقود من الزمن، ولم يصدقها الكونجرس الأمريكي عام 2006. وتسعى هذه الدراسة للبرهنة على أن هناك "جماعة ضغط هندية" جيدة التمويل وتكتسب حرفية متزايدة، كان لها دور حاسم في دفع أعضاء الكونجرس لتأييد الاتفاقية النووية، وعلاوة على ذلك فإن هذا الحدث قد ينذر ببروز هذه الجماعة؛ بوصفها إحدى أهم الجاليات الإثنية الساعية للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، إذا ما استطاعت المحافظة على هذا الزخم لبلوغ أهدافها الطامحة والبعيدة الأمد - مثل ضمان مقعد دائم للهند في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - من خلال المستقبل القريب الغامض للاتفاقية النووية نفسها.

فبعد فترة طويلة من الجفوة والنفور بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة وجزء كبير من تسعينيات القرن الماضي، تسعى الآن أقوى ديمقراطيات العالم وأكثرها سكاناً؛ لإقامة "شراكة استراتيجية" تشمل العلاقات الاقتصادية التي تزداد عمقاً، والتمرينات العسكرية المشتركة غير المسبوقة، وعقد اتفاقية نووية ثنائية استثنائية مؤخراً، تتيح الفرصة لقبول الهند بصورة فعالة؛ بوصفها قوة نووية خارج نطاق معاهدة منع الانتشار النووي، وتسمح بتبادل تجاري نووي كان محظوراً في السابق بموجب معاهدة منع الانتشار النووي وقوانين التصدير الأمريكية.

وهذه الاتفاقية التي أعلنها أولاً، رئيس الوزراء الهندي منموهان سنج والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في أثناء زيارتين رسميتين متبادلتين في تموز/ يوليو 2005

وآذار/ مارس 2006، ينظر إليها لدى كلتا القيادتين على أنها أهم خطوة حتى الآن في "الشراكة الاستراتيجية" الناشئة بين البلدين. وتعد الصفقة أيضاً مثيرة للجدل بشدة، فالنقاد الأمريكيون والدوليون يرون فيها خروجاً رئيسياً على المعايير الحيادية تجاه الدول التي حددت معالم النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وقد واجهت معارضة قوية من الجماعة المختصة في منع الانتشار النووي بواشنطن.

ومع ذلك فقد سجل مجلسا النواب والشيوخ الأمريكيان في التصويت على اعتماد الاتفاقية، (وهو المطلوب بموجب قانون المعاهدات والصادرات الأمريكي)، تأييداً كبيراً للصفقة (في تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2006 على التوالي). لقد قرب هذا، المبادرة الرئاسية خطوة نحو اعتمادها من حيث هي سياسة. (ماتزال جوانب من الصفقة بانتظار اعتمادها لدى مجموعة الموردين النوويين الدولية، ويتعين على الحكومة الهندية أن تولي سياستها الداخلية المثيرة للنزاع عنايتها). لقد كانت الموافقة المدوية في الكونجرس مفاجئة؛ لا بسبب المخاوف من الانتشار، وهي التي أثارها الخصوم فحسب، (وقد أكدت الأحداث في باكستان وإيران وكوريا الشمالية في الفترة 2004 – 2006، مخاطر الانتشار النووي العالمي)، وإنما بسبب توقيت إقرار مشروع القانون، وهو الانتخابات النصفية للولايات، مبادرةً من رئيس تتدنى شعبيته على نحو متزايد، وهو الرئيس جورج بوش.

ستحاول هذه الدراسة بداية، الدفع بأن جماعات المواطنين الهنود-الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية، والجهود التي يبذلها "لوبي هندي" جيد التمويل ويتمتع بحرفية متزايدة في الكونجرس، كانت حاسمة في دفع أعضاء الكونجرس لتأييد الاتفاقية، أضف إلى ذلك أن هذا الحدث يمكن أن يمثل تعزيزاً لوجود "لوبي هندي"، وينذر ببروز هذه الجماعة؛ بوصفها إحدى أهم الجاليات الإثنية التي تسعى للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. وتركز الأدبيات العلمية الحالية الخاصة بجماعات الضغط الإثنية والسياسة الخارجية الأمريكية على جاليات؛ مثل: الأمريكيين من أصول يهودية وكوبية. (كان "اللوبي الإسرائيلي" بصورة خاصة موضوعاً لحوارات مثيرة حدثت مؤخراً)،[1] ولكن الأمريكيين من أصول هندية يكتسبون الشهرة بسرعة أيضاً، وثمة إمكانية في أن تكون لذلك مضاعفات على السياسة الأمريكية في منطقة جنوب آسيا وما وراءها.

يتضمن الجزء التالي مراجعة موجزة جداً للأدبيات المتعلقة بجماعات الضغط الإثنية والسياسة الخارجية الأمريكية. (وبعضها معياري وجدلي تماماً، ويسعى التحليل هنا أن ينسجم ومقاربة أكثر موضوعية). أما الجزء الثالث فيضع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند في سياقها التاريخي الأعم وسياقها الاستراتيجي المتغيرين، كما يوضح أن الهنود الأمريكيين بعيدون عن العامل الوحيد الذي يقرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند. وقد كانت المبادرة الرئاسية بصورة خاصة حاسمة، علماً أنها هي ذاتها ينظر إليها على أنها استجابة لظروف استراتيجية متغيرة؛ (مثل نهاية الحرب الباردة، وتصاعد القوة الصينية). ويتتبع الجزء الرابع تطور الجالية الهندية الأمريكية وأنماط تنظيمها واتصالها والفاعلية السياسية، ولاسيما في الفترة التي تلت صدور قانون الهجرة والجنسية عام 1965، وهو الذي زاد كثيراً الفرصَ المتاحة أمام الهجرة الهندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن بعض صفات الجالية ينسجم والتوقعات العامة حول فاعلية جماعات الضغط الإثنية، (يحصل الهنود الأمريكيون عموماً على مستويات دخل أسرية أعلى من المتوسط مثلاً، وهم مركزون جغرافياً في دوائر انتخابية محددة)، فإن هناك صفات أخرى يبدو أنها تقف عائقاً أمام التأثير في السياسات. إن مؤسسات الجالية حتى وقت قريب – على سبيل المثال – كانت مجزأة جداً، وفق أسس حرفية أو لغوية-ثقافية. ومع ذلك، كما يبين الجزء الخامس، فإن أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين قد شهدت نشاطاً سياسياً متزايداً في الجالية، (ولاسيما لدى جيل الشباب)، واهتماماً شديداً، ولاسيما من حيث تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بالهند؛ "بوصفها قوة ناشئة" على الساحة العالمية، وقيام علاقة وثيقة بين البلدين، وإرساء الأسس لنفوذ في الكونجرس من خلال "مؤتمرات حزبية هندية" في مجلسي النواب والشيوخ. غير أنه تبعاً لكل الأسباب الاستراتيجية الدولية الواسعة للتحول الأخير في العلاقات الأمريكية-الهندية، تبقى ثمة مخاوف مشروعة حول بعض أوجه الشراكة – وليس ذلك إلا الاتفاقية النووية – وهذا يجعل دعم الكونجرس غير مضمون. أما الجزء السادس فيبين كيف أن الهنود الأمريكيين – برغم الخلافات الهائلة – قد نظموا صفوفهم وحشدوا الدعم لمسودة التشريع بقوة ومهارة يسوغان للجالية أن تدعي أنها قد "وجهت" أغلب الأصوات لمصلحتها.

ويلخص الجزء السابع النتائج، ويرصد بعض التحديات المستقبلية التي تواجه "اللوبي الهندي" الجديد.

إن الذي نخلص إليه من هذا الوصف هو حجة تسوغ الاهتمام بالبيئة الاستراتيجية الخارجية للعلاقات الدولية، والكيفية التي تستطيع بها هذه البيئة أن "تفتح الأبواب" أمام اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، وعوامل سياسية داخلية أيضاً، يمكن أن تكون حاسمة في دفع السياسة في اتجاه معين. وفي عام 2006، اجتمعت قصتان تاريخيتان: إحداهما تتضمن التعميق المستمر للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند منذ عام 1998، والأخرى تتضمن تعزيزاً عاماً للقدرة التنظيمية داخل الجالية الهندية الناشئة في الولايات المتحدة. ولولا هذه القدرة التنظيمية لكان من غير المحتمل أن تتغلب الاتفاقية الهندية الأمريكية–الهندية الجريئة على العقبات التي وضعها الكونجرس عام 2006، ولكن إذا تطلعنا قدماً فإن الصفقة يجب أن تتجاوز المراجعات المثيرة للنزاعات في مستويات تتعدى نطاق "اللوبي الهندي"، بين دول نووية أخرى، وداخل حكومة التحالف الهندية الصاخبة. وإذا قدر لها أن تنهار فقد يكون ذلك مربكاً للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، وللجالية الهندية الأمريكية الملهبة المشاعر، وهي التي قادت دفة هذه الصفقة خلال سياسات الكونجرس الأمريكي.

اللوبيات الإثنية والسياسة الخارجية الأمريكية

افترض العلماء ومحللو السياسات بعض الوقت أن جماعات الهوية الإثنية، وهي «المنظمات السياسية المؤسسة على معايير ثقافية أو إثنية أو دينية أو عنصرية»،[2] قد تسعى للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية دعماً للبلد الذي ينتمون إليه، وأن مثل هذه المساعي في ظروف معينة يمكن أن تحرز نجاحاً تاماً. وبالمقارنة إلى محددات دولية ومحلية أخرى كثيرة للسياسة الخارجية الأمريكية، شغلت هذه "اللوبيات الإثنية" جانباً ثانوياً نسبياً من الأدبيات، لكن السنوات القليلة الماضية شهدت اهتماماً علمياً ملحوظاً. لقد تزايد ظهور اللوبيات الإثنية، وقد تجد مزيداً من المنافذ للتأثير في عملية رسم السياسات.

تزعج بعضَ المحللين بشدة هذه التطورات؛ فسميث، مؤلف كتاب يتضمن دراسة ظهرت مؤخراً عنوانها ببساطة هو: ارتباطات خارجية، يقول: إن «جماعات الهوية الإثنية تلعب دوراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أكبر مما هو معروف على نطاق واسع»، وإنه «في الوقت الحاضر قد ترجح النتائج السلبية للارتباطات الإثنية الفوائدَ المؤكدة بمنحها هذا النشاط لأمريكا في الشؤون العالمية». (Smith 2000:1-2)، كما أنه يتساءل قائلاً: «هل يمكن المحافظة على المستوى الضروري من الاستقلالية الحكومية لإدارة سياسة متماسكة ومنسجمة للمصلحة العامة في مواجهة هذه القوى؟». (Smith 2000:3). وبالمثل يستشهد ألترمن (Alterman 1998: 136)، ببيانات استطلاعية تدل على أن نحو 5٪ من الجماهير الأمريكية فقط "ناشط" في أي قضية معينة تتعلق بالسياسات الخارجية، (باستثناء أمور الحرب والسلام الحيوية)، ويأسف لأن عدم التزام الجماهير عموماً يمكن أن يمنح الجماعات الإثنية المنظمة تنظيماً جيداً - وهي التي تتوافر لديها الحوافز - نفوذاً كبيراً في رسم السياسات.

ليست بواعث القلق هذه جديدة؛ ففي عام 1977، عبر جورج كينان George Kennan، صاحب فكرة استراتيجية "الاحتواء" الأمريكية في أثناء فترة الحرب الباردة، عن أسفه لأن الجماعات الإثنية «ثبت أنها أشد قوة وفاعلية في التأثير في قرارات الكونجرس بشأن أمور السياسة الخارجية من آراء أشخاص ذوي كفاءة عالية في السلطة التنفيذية، وهم - بالمقارنة إلى أفراد اللوبيات - يضعون المصلحة القومية في قلوبهم». (مقتبسة من Smith 2000: 5). قد تبدو وجهة النظر هذه عن "المصلحة القومية" بعد مرور ثلاثين عاماً من الآن غريبة (أو متعجرفة)، ويبدو المراقبون الأقرب عهداً؛ من أمثال سميث، أقل ميلاً إلى الإيحاء بأن المصلحة القومية أمر بدهي دائماً. ولكن ليندساي (Lindsay 2002: 40)، يعطي تلخيصاً مناسباً للقاسم المشترك بين هذه الانتقادات، السابقة والحالية، كما يأتي: «تضم اللوبيات الإثنية ناقدين متحمسين؛ بسبب الشكوك التي تحوم حولها بأنها تقدم مصالح وطنها الأصلي على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية».

وقد لاحظ هنتنجتون بعض الأسباب العامة التي تكمن وراء نفوذ الجماعات الإثنية، وأورد نماذج منها، علماً أن عمله حول الموضوع يميل إلى تبني منظور جدلي أكثر عنفاً وقلقاً، وذلك فيما يأتي:

> إن طبيعة الحكومة والمجتمع الأمريكيين، تسهم في تعزيز السلطة السياسية للحكومات الأجنبية وجماعات الشتات؛ فتشتت السلطة بين حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية، وثلاثة فروع للحكومة، والبيروقراطيات المخلخلة البنية والمتمتعة غالباً بالاستقلالية توفر لها - كما توفر لجماعات المصالح الداخلية - منافذ عدة لترويج سياسات في مصلحتها وسد الباب أمام السياسات غير المواتية. كما أن نظام الحزبين، القائم على المنافسة الشديدة فيما بينهما يمنح الأقليات التي تتمتع بوضع استراتيجي؛ مثل جماعات الشتات، الفرصة للتأثير في الانتخابات في المناطق ذات المرشح الواحد في مجلس النواب، وفي انتخابات المجلس التشريعي أحياناً على مستوى الولاية أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعددية الثقافية والإيمان بقيمة محافظة جماعات المهجر على هوية أجدادها وثقافتهم، يهيئان أجواء ثقافية واجتماعية وسياسية مواتية لممارسة نفوذ الشتات، تتفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية. (Huntington 2004: 285-286).

كما تنبأ هنتنجتون، أننا سوف نرى أن النشاط الأولي "للوبي الهندي" ركز بالفعل على مجلس النواب الأمريكي، بدءاً بالأعضاء من المناطق التي يوجد فيها نسبة تركيز عالية للأمريكيين من أصول هندية. (في ولايات مثل نيوجيرسي).

ونقطة أخرى من نقاط هنتنجتون ينبغي أخذها في الحسبان، وهي أن "اللوبيات الإثنية" في الحقيقة يمكن أن تكون وكيلة للحكومات في موطنها الأصلي أو ممثلة لها، وقد يرغب كلا الجانبين في التعتيم على مثل هذه العلاقة تفادياً لمتطلبات الإفصاح الكامل (عن المعلومات)، بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب وغيره من القوانين الأمريكية. ويربط والت، وهو منظّر دولي وناقد للوبيات الإثنية (وبصورة خاصة "اللوبي الإسرائيلي")، ربطاً صريحاً بين الهنود الأمريكيين ونيودلهي. وهو يستشهد بتقرير أصدرته عام 2002، هيئة حكومية هندية يرى أن «الهنود الأمريكيين... قد لعبوا دوراً حاسماً في إيجاد مناخ للآراء، مواتٍ لهم في الكونجرس الأمريكي... وتمثل الجالية الهندية في الولايات المتحدة عاملاً نفيساً في تعزيز صلة الهند بالقوة العظمى الوحيدة في العالم». (Walt 2005: 212).[3] ومع ملاحظة أن الحكومة الهندية أيضاً، تسمح للهنود في الخارج بالاحتفاظ بازدواجية الجنسية، فإنه يخلص إلى أن نيودلهي تعد الهنود الأمريكيين "سلاحاً سياسياً فعالاً" في استراتيجية "الاختراق الداخلي" الهادفة إلى التأثير في السياسة الأمريكية بما يتلاءم ومصلحة الهند. (Walt 2005: 211-212).

لكن ما يفوت هذا التحليل هو درجة "التمثيل" العالية في أوساط الهنود الأمريكيين؛ فعلى الرغم من المصالح المتداخلة بوضوح، فهي مستقلة تماماً عن التأثير الهندي الرسمي، ويمكن أن يختلف منظور الجالية اختلافاً كبيراً عن الخط السياسي لنيودلهي. وقد غدا ذلك جلياً بصورة متزايدة إزاء ما يتعلق بالاتفاقية النووية الجاري بحثها هنا؛ ذلك أن الهنود الأمريكيين اتجهوا إلى إظهار تقدير أشد، لمدى مرونة الولايات المتحدة الأمريكية في مراعاة المصالح الهندية في السابق، بينما بقي موظفو الحكومة الهندية أكثر تشدداً إزاء ما يتعلق بجوانب معينة من الصفقة التي مايزالون ينظرون إليها على أنها تستطيع أن تشكل مساساً بسيادة الهند.[4] أضف إلى ذلك أن النظر إلى الجالية الهندية الأمريكية؛ بوصفها أداة فقط للحكومة الهندية يعني إغفال عملية التنظيم والتسييس الطويلة الأمد داخل الجالية نفسها - كما سنبحث بعدُ - وهي التي برزت دونما توجيه في الحقيقة من نيودلهي.

ومقارنة إلى المنهج الأكثر معيارية وجدلية تجاه الموضوع، فإن هذه الدراسة تتفق مع أدبيات أكثر وصفاً وإيضاحاً، وهي لا تتخذ موقفاً حيال احتمال كون نفوذ جماعة إثنية عموماً، أو نفوذ الهنود الأمريكيين خصوصاً، مفيداً أو مضراً بالمصالح القومية للولايات المتحدة. وكما يقول ليندساي (Lindsay 2002: 40)، «فإن المصلحة القومية والوسيلة المثلى لتعزيزها ليستا حقيقتين موضوعيتين» في ديمقراطية تعددية، وإنما يكون الهدف الأكثر بساطة هنا، ممثلاً فقط بفهم الظروف - التاريخية والظرفية والخاصة بالجماعة وبالقضية - التي منحت المنظمات الهندية الأمريكية القدرة على التأثير في تأييد الكونجرس لاتفاقية نووية ثنائية استثنائية ومثيرة للجدل بين الولايات المتحدة والهند. وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي للتنظيم السياسي للهنود الأمريكيين طوال العقود القليلة الماضية، إلى جانب السياق الدولي المتقلب للعلاقات الأمريكية-الهندية، فإن هذا الاستقصاء يسهم في تعزيز الفهم العلمي للكيفية التي يمكن أن تُشكَّل بها "اللوبيات الإثنية"، والظروف الخارجية التي يمكن في ظلها التأثير في عملية وضع السياسات.

ثمة اتفاق عام بين العلماء على أن اللوبيات الإثنية قد تم تطويرها خلال مراحل عدة، ويعد أي منطلق لهذا التاريخ اعتباطياً نوعاً ما، غير أن المحللين يشيرون عادة إلى ما حدث

في بداية القرن العشرين من دمج أعداد المهاجرين المتزايدة، من الأيرلنديين والإيطاليين والألمان ومختلف المهاجرين من أوربا الوسطى والغربية، في المجتمع الأمريكي. ويرى سميث أن المهاجرين من ألمانيا واسكندنافيا وأيرلندا وإيطاليا «قد شكلوا عائقاً أمام المشاركة الأمريكية في الشؤون العالمية» خلال الأعوام العشرة الأولى والثلاثينيات من القرن العشرين، علماً أنه يقر بأن مثل هذا التأثير يصعب فصله عن انعزال أمريكي أعم شاع خلال تلك الفترة. (Smith 2000: 47). ونجد ديكوند (DeConde 1992: 82)، في معرض حديثه عن عشية دخول الأمريكيين الحرب العالمية الأولى يصف «ميدان معركة لجماعات الضغط بين جماعات المصالح المتنافسة والمتورطة عاطفياً في» الصراع، وهم الألمان والأيرلنديون الساعون لكسب الحياد الأمريكي أولاً، والإيطاليون والإنجليز والبولنديون والتشيك والسلوفاك وغيرهم من المتطلعين إلى تدخل أمريكي مبكر وأكثر عمقاً، ثانياً.

أما المرحلة التاريخية التالية التي يتم تأكيدها عادة فهي الحرب الباردة، علماً أنه يصبح من الصعب هنا أيضاً، التمييز بين تأثير اللوبي الإثني والتأثيرات البنيوية "الأعم" في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويقترح أمبروزيو (Ambrosio 2002a,b)، دوراً لجماعات؛ مثل مجلس الأمم الأوربية الأسيرة (ACEN)، في "صوغ " استراتيجية الاحتواء القائمة على التدخل التدريجي في تلك الفترة وتعزيزها، ولعل جورج كينان كان يفكر في جماعات؛ مثل اليونانيين والأتراك للاستشهاد بها في تقديم فكرة موسعة عن مفهومه الأصلي لنظرية الاحتواء القائمة على "المصالح الحيوية"، من خلال مبدأ ترومان أولاً، وبعد ذلك من خلال الاستراتيجية الكاسحة التي تستهدف "الانحسار" الشيوعي والتي تضمنتها وثيقة تقرير مجلس الأمن القومي-68 عام 1950.

وإذا كانت ثمة تأثيرات بنيوية "أعم" ومصالح إثنية محددة تجذب السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه العام نفسه كذلك، فمن الصعب تمييز الدور المستقل لتكوين اللوبيات الإثنية. وقد كتب جاريت (Garrett 1978)، حول دور الجماعات ذات الأصول الأوربية الشرقية في صوغ السياسة الخارجية الأمريكية معبراً عن شكوك محددة؛ ففي رأيه أن

مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية كانت تقوم على الانغلاق والعزلة، وكانت السلطة التنفيذية تميل إلى السيطرة، وكان صناع السياسات بصورة عامة حذرين من الجهود العلنية المبذولة لدى جماعات الهوية الإثنية للتأثير في السياسة الخارجية. وفي نهاية المطاف – بحسب قوله – ثمة مصالح جيوسياسية واضحة، نجدها ممثلة بضرورات الثنائية القطبية البنيوية والمؤسسية، تقف عموماً وراء خيارات السياسة الخارجية الأمريكية.

ويوضح عدد من العلماء الباحثين أن نهاية الحرب الباردة أوجدت بيئة أكثر تساهلاً إزاء نفوذ اللوبيات الإثنية، ويشير سميث إلى أن زوال الصراع الثنائي ضد الاتحاد السوفيتي معناه وجود محددات بنيوية "أضعف" للسياسة الخارجية الأمريكية. أما أمبروزيو (Ambrosio 2002a,b: 9)، فيبين أن "انتشار النزاعات الإثنية" في أنحاء العالم، وهي التي يصعب فيها الحكم مسبقاً على مصالح أمريكية محددة؛ كما هو الأمر في البلقان، «قد أسهم أيضاً في زيادة المخاطر بالنسبة إلى كثير من جماعات الهوية الإثنية» التي يمكن أن تكون أكثر اندفاعاً لإقناع صناع السياسات. ويقول أمبروزيو أيضاً: إن التغير الديمغرافي في نظام الحكم الأمريكي قاد إلى مزيد من تقبل الجماهير عامة للوبيات الإثنية؛ ذلك أن معايير التمثل السابقة قد حل محلها مزيد من التركيز على تمايز الهويات. أما ألترمن (Alterman 1998: 141)، فيذكر أن مجلس العلاقات الخارجية، الذي يدعوه "المعقل التاريخي لمؤسسة السياسة الخارجية" أواسط تسعينيات القرن الماضي، قد رعى مؤتمراً داعماً حول "الأقليات والسياسة الخارجية الأمريكية".

لعل الحرب الباردة شهدت إشرافاً موسعاً من الكونجرس على مبادرات السياسة الخارجية التنفيذية – وهي عموماً موروثة من حرب فيتنام – وقد منح هذا الانتقال لـ"نظام تعددي أكثر انفتاحاً ومثير للخلاف" جماعات المصالح بأنواعها نقاطاً كبرى للتأثير في السياسات. ويمكن أن يعود إشراف الكونجرس المتزايد بالفائدة على اللوبيات الإثنية؛ فهناك عبارة يكثر الاستشهاد بها، وقد أدلى بها عضو الكونجرس لي هاملتون (منطقة إنديانا) لصحيفة واشنطن بوست عام 2000، قال فيها: إن أعضاء الكونجرس «لا

يرون فرقاً كبيراً بين ممارسة الضغط لأجل تمويل مشروعات الطرق وتحويل السياسة الخارجية لمصلحة جماعة محددة من جماعات المصالح». (وردت في Mufson 2000).

ينقب هاني وفاندربوش (Haney and Vanderbush 1999)، في الأدبيات المتعلقة باللوبيات الإثنية بحثاً عن تفسيرات مقترحة عموماً لمدى فاعليتها، ويعدان كثيراً من العوامل بدهياً، ومن بين أهم هذه العوامل يذكران ما يأتي (أعيد صوغها):

- القوة التنظيمية للجالية الإثنية.
- التماسك، والتوزع الجغرافي، ومعدل الأصوات الانتخابية للجالية.
- مدى أصداء الرسالة التي تقدمها الجالية لصناع القرار بشأن قضية معينة وقوتها، (وهذا يعتمد على قدرة الجالية على صوغ رسالتها بطرائق تتفق مع الخطة الذهنية المسبقة لصناع السياسات وأيديولوجياتهم أو مواقفهم إزاء القضايا ذات العلاقة بذلك).
- فتح الأبواب أمام مؤسسة ترسم السياسات وتكون مهيأة لدعم قضية إحدى الجماعات، وربما يكون ذلك عائداً إلى ظروف دولية نطاقها أوسع.
- قوة معارضة منظمة لمساعي الجالية، ربما من لوبي إثني منافس، أو من اتحادات لأعمال أو لمواطنين.

كان لبعض هذه العوامل دور في التأثير الهندي-الأمريكي في دعم الكونجرس للصفقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، كما سيتضح في المناقشة لاحقاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن الملف الاقتصادي لجماعة من جماعات الهوية الإثنية قد يؤثر في الدعم الذي يمكنها كسبه من المشرعين. ويملك الهنود الأمريكيون - شأنهم في ذلك شأن بعض الجاليات الأخرى التي لها علاقة غالباً بلوبيات إثنية قوية؛ مثل اليهود والكوبيين الأمريكيين - بمتوسط دخل عائلي أعلى كثيراً من متوسط جميع الأسر الأمريكية (كما سنرى لاحقاً).

لم يكن الأمريكيون من أصول آسيوية بصورة عامة، والهنود الأمريكيون بصورة خاصة، حتى وقت قريب، يحظون إلا بتركيز قليل على نحو يلفت النظر في أدبيات

"اللوبيات الإثنية"؛ فمناقشة ألترمن الموسعة عـام 1998، للموضـوع لا تتطـرق إلى ذكـر الهنود أبداً، أما سميث فقد قال في دراسته عام 2000: «ليست هناك جماعة من الأمـريكيين من أصول آسيوية تتمتع اليوم بمكانة مهمة على الطاولة في مناقشات الـسياسة الخارجيـة؛ بوصفها دائرة انتخابية إثنية». (Smith 2002:3). وهناك دراسة تاريخية أصدرتها عـام 2001، منظمة سياسية هندية-أمريكية، من تأليف مجموعة من البـاحثين الهنـود الأمـريكيين، تـصف الجاليـة بأنهـا «بـارزة للعيـان وغنيـة، ولكنهـا غـير مـسموعة». (Khagram, Desai, and Varughese 2001).

لكن ملف الجالية شهد صعوداً سريعاً نوعاً ما، في الآونة الأخيرة. فقد توقع ليندساي - في ورقة بحثية أصدرها عام 2002، معهد بروكنيجز - أن:

> ثمة [جماعة مهاجرة] من المرجح أنها ستنشط في الأعـوام المقبلـة، وهـي الهنـود. ولا تُقـصَر التهديدات التي تواجهها الهند على التهديدات العسكرية - مـن باكـستان والـصين معـاً - بل إن الهنود الأمريكيين يعدون من أغنى الجماعات الإثنية في الولايات المتحـدة الأمريكيـة. وقد نشطوا في السياسة؛ حيث إنهم أسهموا بـما يقـدر بنحـو 8 ملايـين دولار في الحمـلات الانتخابية الفيدرالية خلال الانتخابـات الثلاثـة الأخـيرة. وقـد لاحـظ الكـونجرس...أن الأمر ليس مقصوراً على كون [الهنود الأمريكيين] ميسورين ومهتمين بالهنـد، بـل إن القـوة الصاعدة للصين وقرار الهند في التوجه نحو اقتصاد السوق يعنيـان أن دعـواتهم إلى سياسـة خارجية "أكثر وداً تجاه الهند" من المتوقع أن تلقى آذاناً صاغية في واشنطن.

ويلاحظ ليندساي أيضاً، سوء حظ باكستان في التنافس على كسب ود المشرعين:

> لا ريب في أن الباكستانيين الأمريكيين سيسعون للحيلولة دون حدوث ميل إلى مـصلحة الهند، غـير أن الحـرب في أفغانـستان قـد منحـت إسـلام أبـاد أهميـة جيوسياسـية لـدى واشنطن. ولكن الباكستانيين الأمريكيين سيواجهون عائقين: أحدهما أن عددهم يساوي عُشر عدد الهنود الأمريكيين، والآخر أن حكومـة باكـستان العـسكرية تحتفظ بعلاقـات حميمة بالصين. (Lindsay 2002:38-39).

سنلتفت بعد قليل، إلى كيفية تحقق هذه التوقعـات المتبـصرة، ولكـن مـن المهـم أولاً، معرفة السياق الاستراتيجي الدولي الـذي سـبب زخمـاً إيجابيـاً في العلاقـات الأمريكيـة-الهندية، ووضع الظروف التي سهلت نفوذ "اللوبي الهندي" في سياقها الطبيعي.

السياق الاستراتيجي للعلاقات الأمريكية - الهندية
"الاعتماد على الأبواب المفتوحة"!

إن الإيحاء بأن تأييد الكونجرس للاتفاقية النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند يعود إلى مساعي الهنود الأمريكيين فقط، يعد مبالغة في تبسيط الأمور. ويجب أن يشتمل أي تحليل متوازن أيضاً على البيئة الاستراتيجية العالمية المتغيرة، وأن يدرك أن الزخم في اتجاه التغيير قد بدأ في التكون منذ سبعة أعوام أو ثمانية؛ بوصف ذلك استجابة متأخرة لنهاية الحرب الباردة، وتحرير الاقتصاد لدى الحكومات الهندية المتعاقبة، وصعود الصين، وإعادة النظر في إدارة جورج بوش إلى أسلوب التعامل بينها وبين الهند؛ حيث سعت لتخفيف المعارضة التقليدية لبرنامج الهند النووي. وعلى الرغم من التركيز على الكونجرس هنا، فإن جانباً كبيراً من الدافع إلى إقامة "شراكة استراتيجية"، جاء من السلطة التنفيذية في الإدارة؛ حيث بدأ في أثناء ولاية كلينتون الثانية واستمر وازداد عمقاً في أثناء رئاسة جورج دبليو بوش.

"ديمقراطيات متنافرة"

جاء سرد تاريخ العلاقات الأمريكية - الهندية من الأربعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي في صورة قصة "ديمقراطيتين متنافرتين". (Kux, 1992)، والعبارة مألوفة لأن الظروف في منطقة جنوب آسيا، وفي الصراع الأوسع بين الشرق والغرب، تضافرت لتضع أكبر ديمقراطيتين في العالم في موقف شك متبادل؛ فالهند - وهي التي حصلت على سيادتها السياسية وسيادتها الاقتصادية بعد قرن تقريباً من الحكم البريطاني المباشر - كانت حذرة من تصاعد القوة الأمريكية، كما كان الزعماء الهنود حذرين أيضاً من القوة السوفيتية، غير أن بعضهم - ولاسيما رئيس الوزراء جواهر لال نهرو (1947- 1964) - كان معجباً أيضاً بالإنجاز السوفيتي في مجال التصنيع السريع، وكان يتطلع إلى التخطيط المركزي ليضع الهند على الطريق لتصبح قوة صناعية حديثة، بحيث يكون التأثير العالمي المعاصر منسجماً وأهميتها الحضارية التاريخية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي أيضاً

كانت ترتاب في صحة "عدم انحياز" الهند في سياستها الخارجية، وكانت حذرة من مطامحها إلى زعامة "العالم الثالث" الناشئ، وبالمقابل مضت باكستان المنافسة للهند أشواطاً بعيدة في استثمار تحالف وثيق والولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة. ولعل التعهدات الباكستانية في أن تقف حصناً منيعاً في وجه التوسع الشيوعي في جنوب آسيا والشرق الأوسط بالغت عن قصد في التهديد السوفيتي. (Haqqani 2005)، وخاصة في بداية الحرب الباردة، ولكن زعماء الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا متقبلين للأفكار والمقترحات على نحو متزايد؛ إذ حدا بهم عنصرا المفاجأة والصعوبة في النزاع الكوري إلى تفسير أوسع للاحتواء. وقد أصبحت باكستان في منتصف خمسينيات القرن الماضي عضواً في منظمة حلف جنوب شرق آسيا SEATO، ومنظمة الحلف المركزي (حلف بغداد) CENTO، وليس ذلك إلا دليلاً على أهميتها المحورية الملموسة.

وفي منتصف ستينيات القرن الماضي توترت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند حول نقد السياسة الأمريكية في فيتنام، ونقد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الهند الاقتصادية وسط اعتماد الهند المتزايد على العون الأمريكي ومساعدات البنك الدولي. وفي عام 1966، قامت حكومة إنديرا غاندي الحديثة العهد آنذاك – نزولاً منها عند نصح البنك الدولي وضغوط إدارة جونسون – بتخفيض قيمة الروبية الهندية أول مرة منذ الاستقلال. ولكن بعد مواجهة نقد داخلي حاد، تخلت عن التحرر ومالت بدلاً منه نحو الاشتراكية الحمائية.

لقد توترت العلاقة أيضاً بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند بصورة متزايدة في عهد إنديرا غاندي حيال قضايا أخرى؛ ففي عام 1971، قام الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر بتشجيع حكومة يحيى خان الباكستانية العسكرية على القيام بدور الوسيط في عملية التقارب والصين، وشهد العام نفسه تدعياً لتحالفات القوى العظمى في شبه القارة الهندية؛ حيث أبرمت الهند معاهدة صداقة مع السوفييت، وأمر الرئيس نيكسون حاملات الطائرات العاملة بالطاقة النووية، تقودها حاملة الطائرات يو إس إس إنتربرايز، بالتوجه لخليج البنغال في أثناء نشوب حرب هندية باكستانية ثالثة.[5] (أشعلها دعم الهند لحركة الاستقلال البنغلاديشية في باكستان الشرقية)، في عرض للتضامن وحليف أمريكا

الباكستاني المضطرب. وفي عام 1974، عندما أجرت الهند "تجربة نووية سلمية" كونها ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي، أدى ذلك إلى مزيد من الجفوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، وفي العام التالي، عندما أعلنت إنديرا غاندي حالة "الطوارئ"، وعلقت عدداً من الحريات الصحفية والمدنية، أصبحت هذه الجفوة كاملة.

عندما دخلت الدبابات الروسية أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979، لجأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى الاستخبارات الباكستانية؛ بوصفها قناة رئيسية لدعم المجاهدين المناوئين للسوفييت، وقد تم تعزيز دور باكستان لتكون حليفاً إقليمياً لا غنى عنه بطريقة حدت بالضرورة المجال أمام قيام تقارب حقيقي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند. ومع ذلك فقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي تحسناً طفيفاً في العلاقات، ولاسيما في سياق التحرر الاقتصادي المبدئي في عهد راجيف غاندي، (الذي تولى رئاسة الحكومة بعد اغتيال أمه عام 1984)، ووجود علاقة شخصية معقولة بينه وبين رونالد ريجان.

لقد استغرق الأمر حتى نهاية الحرب الباردة لإعداد الساحة لتحسين العلاقات بصورة جوهرية، وقد شهدت أوائل التسعينيات من القرن الماضي انطلاقة إصلاحات سوق واسعة جداً بالهند، ومع ذلك لم يتم تسجيلها من حيث هي أولوية قصوى لدى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الجزء الأكبر من ذلك العقد الزمني. وكان بيل كلينتون قد عبر عن اهتمامه بزيارة الهند – علماً أن جيمي كارتر كان آخر رئيس أمريكي يقوم بزيارتها عام 1978 – غير أن كلينتون لم يفعل ذلك إلا في الأيام الأخيرة من فترة رئاسته، برغم المعدل القياسي لعدد رحلاته إلى الخارج. وكان من مصادر التوتر المستمرة في تلك العلاقة سعي الهند الظاهر والمتواصل لامتلاك قدرات التسلح النووي، وعدم استعدادها للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت أولى أولويات إدارة كلينتون.[6] وفي أيار/ مايو 1998، أسهمت جولة تجارب التفجيرات النووية التي نفذتها الهند (وتبعتها التجارب الباكستانية بعد ذلك بأيام)، في تسديد صفعة لهذه العلاقة، وما لبثت الولايات المتحدة

الأمريكية أن فرضت عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد الهند وباكستان معاً. (حسبما تطلب "تعديل جلين" عام 1994، لقانون مراقبة تصدير الأسلحة وقانون بنك التصدير- الاستيراد لعام 1945). (Rennack 2003).[7]

من الجفوة إلى المشاركة

إن ما يتعلق بالحوار الذي كان سيصبح الأهم، والأطول مدى في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، لم تكن بدايته تدعو إلى التفاؤل؛ فقد أصبح ستروب تالبوت Strobe Talbott، نائب وزير الخارجية الأمريكي "الرجل الأهم" بين المسؤولين في إدارة كلينتون عن ملف الهند في أعقاب التجارب النووية عام 1998. في البداية رأى تالبوت مهمته على أنها سعي لضمان بعض التأييد الهندي لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، حتى في أعقاب تجارب عام 1998. لقد كان عرضاً غير مرغوب فيه، وأسيء فهمه، كما قال تالبوت، فهو مثل «السعي لإعادة عفريت إلى القمقم». (وإن كان ربما هناك بعض الحقيقة في تلك الصيغة). في نهاية المطاف كان على الإدارة أن تستقر على سياسة أكثر رصانة. (وإن كان فيها شيء من الغموض)؛ لإيجاد «طرائق لزيادة عنصر السلامة في [برنامج الهند النووي]، ثم في شبه القارة وفي العالم أجمع». (Haniffa 2004b).

لقد كان شريك تالبوت في الحوار جاسوانت سنج Jaswant Singh، وزير الخارجية في الحكومة التي يقودها حزب بهارتيا جاناتا القومي الهندوسي، وهو الذي جاء إلى السلطة قبل تجارب عام 1998 بوقت قصير. وخلال أربعة عشر اجتماعاً تم عقدها في سبع دول خلال فترة عامين ونصف، نشأت علاقة شخصية وثيقة بين تالبوت وسنج، واكتسب تالبوت من سنج نظرة عن العلاقة الأمريكية - الهندية، وعن تعقيدات السياسة الديمقراطية الهندية والمصالح الدولية أوسع كثيراً مما كانت تسمح به "عدسة" الإدارة إزاء ما يتعلق بمنع الانتشار النووي. وكما عبر تالبوت عن ذلك في مذكرة حول الحوار:

> إن المفاوضات التي تخفق في حل نزاع معين يمكن أحياناً أن تعود بفوائد عامة ودائمة، ولاسيما إذا كانت حواراً في الحقيقة كما هو في الاسم. وبإمكان الدبلوماسية التي تتفق مع

ذلك المعيار أن تسهم في تحسين الصفة الإجمالية للعلاقات بين الدول، بل في تحولها أيضاً؛ حيث يمكنها أن تجعل الحكومات تتعاون في مجالات كانت في الماضي محظورة، وتمكن زعماء تلك الحكومات في لحظات الأزمات من منع حدوث الكوارث... إن [حوار تالبوت-سنج] يمثل قصة منعطف في العلاقات الأمريكية الهندية. (Talbott 2004:5-6).

وقد عقد تالبوت (Talbott 2004: 4) أيضاً، سلسلة من المحادثات مع المسؤولين الباكستانيين، ولكن «تلك الممارسة – حسبما يتذكر – بصعوبة يمكن أن تعد حواراً»، وبدا على نحو متزايد أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا كانت تكمن في دفع عجلة الحوار مع الهند أكثر مما هي عليه في المحافظة على الانحياز كما في الحرب الباردة نحو باكستان. وبدأ المسؤولون الأمريكيون الحديث عن الحاجة إلى فصل مسار سياستهم تجاه جنوب آسيا عن صيغة "الهند-باكستان"، ووضع العلاقة بالدولتين "في مسارين منفصلين". وقد مالت الكفة إلى حد أنه عندما عبرت القوات العسكرية الباكستانية خط السيطرة الذي يفصل بين المنطقتين الهندية والباكستانية من كشمير في منطقة كارجيل الجبلية النائية صيف عام 1999، قام كلينتون بالضغط على رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف – الذي كان قد سافر إلى واشنطن سعياً وراء تدخلها – ليأمر القوات الباكستانية بالعودة إلى أراضيها. (وهذا الانسحاب الذي لقي كراهية شديدة لدى عناصر في الجيش الباكستاني كان دافعاً رئيسياً وراء طرد شريف في انقلاب وقع في الخريف التالي). وبالمقابل أثنى كلينتون على ضبط الهند نفسها بعدم إرسالها قواتها لاقتحام المواقع الباكستانية عبر خط السيطرة، ودعا رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي إلى المساعدة، وعبر عن رغبته في زيارة المنطقة أخيراً. (BBC News Online 1999).

لقد بلورت زيارة بيل كلينتون المتأخرة إلى جنوب آسيا في آذار/ مارس 2000، النهج الأمريكي الجديد. وقبل الرحلة بأسبوعين فقط، كان كلينتون قد أثار استياء الزعماء الهنود عندما وصف منطقة جنوب آسيا (وتحديداً خط السيطرة في كشمير)، بأنها «أخطر مكان في العالم اليوم». (مقتبس في Marcus 2000). غير أن كلينتون، في زيارته التي استغرقت خمسة أيام إلى الهند، سعى للتركيز على الإيجابيات في خط الرحلة الذي عرض صورة "هند جديدة" بزيارة أماكن مثل حيدر أباد، وهي "مدينة التقنيات العالية" في ولاية أندرابراديش. وبالمقابل أمضى كلينتون خمس ساعات فقط في باكستان في طريق عودته إلى

الوطن. وبعد إجراء أمني مقصود تضمن عرضاً وهمياً بالطائرة الرئاسية وموكب سيارات استعرض فيه الرئيس شوارع فارغة، ظهر كلينتون فترة طويلة على التلفزيون الحكومي حذر خلالها الباكستانيين من أخطار التطرف المصحوب بالعنف، ووجه القائد العسكري الجديد لباكستان، الجنرال برويز مشرف، حول أهمية العودة إلى الحكم الديمقراطي بالسرعة الممكنة.[8]

ولكن على الرغم من التغير التام في السياسات الخاصة بجنوب آسيا - وهي التي كانت إدارة كلينتون توجهها - فقد بقيت المنطقة عموماً خارج نطاق التركيز لدى مؤسسة السياسة الخارجية في نطاقها الأوسع. وقد حظيت رحلة كلينتون باهتمام طفيف في وسائل الإعلام الأمريكية، ولعل ذلك كان لأنها تزامنت ورحلة البابا يوحنا بولس الثاني إلى القدس. وعلى حين قام معظم شبكات التلفاز بتغطية رحلة "البابا في الأراضي المقدسة"، كان بيتر جنينجز Peter Jennings، من تلفزيون إيه بي سي ABC، المراسل الرفيع المستوى الوحيد الذي تابع زيارة كلينتون إلى جنوب آسيا. وكان معظم المشرعين في الكونجرس - حسبما أفاد بذلك أحد المسؤولين الحكوميين - مايزال «فهمهم لكشمير لا يتعدى جملة واحدة». (Hathaway 2001:22).

بعد أن تولى جورج دبليو بوش الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 2001، بدا أن الإدارة الجديدة تستوعب التغيرات في سياسات جنوب آسيا التي كانت تتم في عهد الإدارة السابقة، ولكنها لم تكن تبدو في وضع يجعلها تركز بصورة رئيسية على المنطقة. وكان بوش قد تعثر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، عندما لم يستطع ذكر أسماء زعماء الهند والصين، في برنامج تضمن أسئلة مثل الفوازير في الشؤون الخارجية. (Corn 1999). ولم يكن أي من مستشاري السياسة الخارجية الرئيسيين لدى بوش يملك تجربة أو خبرة في المنطقة، علماً أن كوندوليزا رايس أشارت في مقالة نشرتها دورية فورين أفيرز *Foreign Affairs*، أن على الولايات المتحدة أن تولي الهند اهتماماً أكبر مادامت تبحث عن طرائق للمحافظة على توازن القوى في آسيا، وخاصة في سياق صعود الصين:

> ثمة اتجاه مفاهيمي قوي للربط بين الهند وباكستان والتفكير في كشمير أو التنافس النووي فقط بين الدولتين. ولكن الهند تعد عنصراً في حسابات الصين، وينبغي أن تكون

كذلك في حسابات أمريكا أيضاً. ولما تعد الهند قوة عظمى بعدُ، ولكن توجد لديها الإمكانية لتبرز؛ بوصفها قوةً عظمى (Rice 2000).

لقد أسهمت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية فجأة في تسليط الضوء على جنوب آسيا. وفي غضون أيام عرضت الهند على الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية استخدام قواعد عسكرية عدة فيها لتوجيه ضربات لمواقع إرهابية مشتبه بها في أفغانستان. (Chandrasekaran 2001)، ولكن الولايات المتحدة فضلت الجارة الأكثر قرباً في باكستان. ويتضح من منظور حالي أن إدارة بوش قد عدلت بمهارة الضرورات الاستراتيجية إلى ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، في الوقت الذي حافظت فيه على تركيز إدارة كلينتون على وضع العلاقات بالهند وباكستان في "مسارين منفصلين". ولم يؤدِّ استئناف التحالف الأمريكي-الباكستاني إلى الإضرار بالمقابل بالعلاقات الأمريكية-الهندية، بل على العكس من ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والهند عام 2004، خططاً لاستمرار التعاون – بموجب إطار "الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية" – في النشاطات النووية المدنية وبرامج الفضاء المدنية وتجارة التقنية العالية والأشكال الأخرى من التعاون العسكري والتعاون الاقتصادي. (U.S. Department of State 2004). ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أنه سيتم رفع مستوى باكستان إلى "حليف رئيسي من خارج حلف الناتو"؛ للسماح بقيام تعاون عسكري أوثق. في البداية انزعجت الهند، ولكنها لم تظهر علامة على أن ذلك سيعرض للخطر إطار "الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية". وعندما سافر بوش إلى جنوب آسيا في آذار/ مارس 2006، شكل إعلان اتفاقية نووية محور زيارة الهند، وهذا أتاح إمكانية مثيرة لإيجاد أرضية مشتركة حول أهم القضايا الحاسمة في العلاقة.

إن قوة التحسن الذي يلفت النظر في العلاقات الأمريكية-الهندية الذي لم يتأثر بالتغيرات التي حدثت في الإدارات الأمريكية والحكومات الهندية والتأثير الكبير لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الأولويات الأمريكية، يدلان بوضوح أن هذا التحسن ليس نتاج "لوبي هندي" داخلي فحسب، يدفع بالسياسات في الاتجاه المرغوب فيه لديه. لقد كانت المبادرة الرئاسية دافعاً رئيسياً؛ حيث أرسى بيل كلينتون الأساسات، وقام جورج بوش الابن بمزيد من الدفع في هذا الاتجاه، بسياسة محددة تهدف إلى "تشجيع

الصعود الهندي". ومن المؤكد أن مصلحة كلتا الإدارتين في تشجيع الديمقراطية كانت عاملاً رئيسياً. ومما جعل إسراع إدارة بوش بالصداقة الأمريكية-الهندية ممكناً موقفها المختلف من القضايا النووية، والتركيز على العمل الأحادي أو الاتفاق بين دولة وأخرى، أكثر من تركيزها على الأنظمة المتعددة الجوانب، والاهتمام الأكثر حذراً بصعود القوة الصينية. وبدأ أعضاء الكونجرس الذين كانوا غير مبالين في السابق يزيد اهتمامهم بوجهة النظر القائلة: إن بالإمكان تعجيل تحقيق الأهداف الأمريكية من خلال إقامة علاقة وثقى بالهند. وازداد اهتمام واشنطن إثر تحقيق الهند نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات سنوية تفوق 8٪ في الفترة 2004–2006.

مع هذا فإن "البداهة" الاستراتيجية لا تفسر تماماً مستويات دعم الكونجرس العالية بصورة تدعو إلى الدهشة للاتفاقية النووية، ولاسيما إذا أخذنا في الحسبان انقطاع الصلة بين الصفقة ومعاهدة عدم الانتشار النووي، ومخاوف الانتشار النووي التي تأزمت مؤخراً إزاء ما يتعلق بكوريا الشمالية وإيران. لم تواجه الاتفاقية معارضة مبدئية قوية فحسب، وإنما كانت إدارة بوش أيضاً تفتقر إلى البراعة بدفعها إلى الكونجرس للموافقة عليها: فقد فاجأت الكثيرين من أعضاء الكونجرس، وكذلك فاجأت المختصين في عدم الانتشار النووي في واشنطن ممن ساورتهم الشكوك، وعرضت ليصوت أعضاء مجلس النواب عليها قبل أشهر من انتخابات الكونجرس عام 2006؛ حيث حدث هبوط في تقديرات التأييد الشعبي لبوش بسبب حرب العراق. فلكي نفهم تماماً تنامي المشاعر المؤيدة للهند في الكونجرس إذن، علينا أن نلتفت إلى جهود الجالية الهندية الأمريكية التي أصبحت مؤخراً نشيطة سياسياً، بعد جيلين من عمليات التنظيم التدريجي.

الهنود الآسيويون في أمريكا: تاريخ وسجل مختصران

يتمتع المهاجرون الهنود بحضور تاريخي وسجل بالنشاط السياسي في الولايات المتحدة، أطول مما هو معروف عموماً. لقد كانت أعداد الجالية في بداية القرن العشرين صغيرة جداً، وكانت سياساتها تدور بصورة رئيسية حول جهود غير ناجحة تهدف إلى توسيع نطاق الحقوق الاقتصادية والمدنية للهنود في بلدهم الذي اختاروا العيش فيه. وكثيراً ما كان المهاجرون الهنود الذين تركزوا في البداية على الساحل الغربي من الولايات

المتحدة، يلاقون العداء من الأمريكيين البيض الذين كانوا يميلون إلى عدّهم منافسين لهم على فرص العمل النادرة في الزراعة والصناعة. وقد عانى المهاجرون الهنود إهانات؛ مثل: روابط إقصاء الآسيويين الموالية للبيض، وحرمانهم المكرور من المواطنة وحق الملكية، والإبعاد أو السجن بسبب الاشتباه في النشاطات "التحريضية". (وغالباً ما يكون ذلك بأمر من السلطات البريطانية)، ونظام الحصص المقيدة للهجرة، وحتى حكم المحكمة العليا الأمريكية عام 1923، بأن الأفراد من أصل هندي لا يمكن عدّهم من العرق الأبيض بموجب قوانين المواطنة الأمريكي. (Khagram et al. 2001: 262-263).[9]

وفي أربعينيات القرن الماضي بدأ الوضع يتحسن، وكان الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت مهتماً بقضية استقلال الهند، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من مطامع اليابان الإمبريالية في آسيا، وكان يتعاطف عموماً والزعامة الهندية القومية. وقد امتنع عن الضغط على حليفه رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (الذي ظل يصرف النظر عن الموضوع بدافع الازدراء)، في موضوع استقلال الهند. ولكن حينها بدت حرية "جوهرة تاج" الإمبراطورية البريطانية وشيكة على نحو متزايد، ولاسيما بعد هزيمة حزب المحافظين غير المتوقعة في انتخابات عام 1945 في بريطانيا، زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتنمية علاقات طيبة بقادة الهند المستقبليين. وقد أوجد السياق الدولي بيئة أكثر تساهلاً إزاء جماعات؛ مثل "رابطة الهند الأمريكية" لممارسة الضغط؛ بهدف إدخال إصلاحات على القوانين والنظم القائمة على التمييز. وفي عام 1946، أسهم قانون لوس- سيلر Luce-Cellar Act، جزئياً في التخفيف من القيود على حصص الدول بالنسبة إلى الهجرة الآسيوية، وسمح للهنود الآسيويين بالتقدم بطلباتهم لنيل الجنسية.

قانون الهجرة والجنسية لعام 1965: نقطة تحول

لقد أسهمت تعديلات قانون الهجرة والجنسية عام 1965، في إحداث زيادة كبيرة في عدد الهنود الذين سمح لهم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية. ومنح القانون أيضاً الأفضلية للمهاجرين "الاختصاصيين والعلماء والفنانين ذوي القدرات الاستثنائية"، و"العاملين في مهن يوجد فيها نقص في اليد العاملة". وبموجب مجموعة من مواد "إعادة

لم شمل العائلات". (Le 2007)، تم إعفاء الأولاد دون سن الحادية والعشرين والزوجات/ الأزواج والأبوين لمواطنين أمريكيين من نظام الحصص، وتم إيلاء إخوة المواطنين المجنّسين وأخواتهم و(أسرهم) عناية خاصة. يذكر لو (Le 2007)، أن الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين شهدت دورة متسعة من «الهجرة والكفالة: بمهاجرين آسيويين أوائل. (كثير منهم قدموا بوصفهم اختصاصيين أو لاجئين)، يحصلون على إقامة دائمة، وبعد ذلك على وضعية مواطن، يكفل أفراد الأسرة والأقارب. وبعد وصول هؤلاء الأقارب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحصولهم على الإقامة الدائمة والمواطنة يقومون هم أنفسهم بكفالة أفراد أسرهم وأقاربهم...وهكذا».

لم يكن مثل هذا النموذج خاصاً بالجالية الهندية في أمريكا وحدها فحسب، بل لقد شهدت جاليات آسيوية أخرى نمواً وتنوعاً مماثلين بعد تشريع عام 1965، غير أن هناك عوامل عدة أعطت الهنود حوافز وميزات مخصوصة، منها ما هو ممثل بالنجاح الخاص الذي أحرزته الهند المستقلة في ظل السياسات التصنيعية لنهرو وحزب المؤتمر الحاكم في بناء مؤسسات تعليم عالٍ من المستوى العالمي؛ مثل معاهد التكنولوجيا الهندية المرموقة، في الوقت الذي تخلفت فيه في مجال التعليم الابتدائي، وبقيت فيه فرص التقدم المهني في الهند محدودة؛ بسبب النمو الاقتصادي المتواضع والأشكال التقليدية للتمييز الاجتماعي. وهناك عامل رئيسي آخر هو براعة الطبقات المتعلمة في اللغة الإنجليزية.

تكشف بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي النقاب عن الأثر العميق لقانون 1965، في حجم السكان من الهنود، وكذلك توسع توزعهم الجغرافي عبر البلاد؛ ففي عام 1965، ادعى 582 مهاجراً جديداً إلى الولايات المتحدة انتماءهم إلى الأصل الهندي. وفي عام 1966، قفز العدد إلى 2458، وبحلول عام 1970، تجاوز العدد 10000 قادم جديد سنوياً، بحسب أرقام مكتب الإحصاء. (ورد في Shukla, 2003: 269).[10] وفي الفترة 1960 - 1980، ارتفع عدد السكان الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من 9000 إلى أكثر من 387000 نسمة؛ ومن ثم قفز إلى أكثر من 815000 عام 1990، فإلى 1.7 زهاء مليون ونصف عام 2000.

وإضافة إلى ما سبق، انتشرت الجالية من مكان تمركزها في الساحل الغربي في بداية القرن العشرين إلى مناطق أخرى. (Leonard 1997:70). ومع نمو عدد السكان وانتشارهم، وجدت مناطق تمركز كبرى في أنحاء مدينة نيويورك (400194 عام 2000، بحسب بيانات الإحصاء)، وشيكاغو (116868)، وواشنطن-بالتيمور (88211)، وفيلادلفيا (52380)، وهيوستن (51959)، ودالاس فورت وورث (49669)، وديترويت (45731)، وبوسطن (43732) وأطلنطا (37162)، بالإضافة إلى جاليات كبيرة الحجم في الساحل الغربي في لوس أنجلوس، وباي إيريا Bay Area، وسياتل. وكما سنرى فيما يأتي، أسهم هذا النمط من التوزع الجغرافي – وهو الذي شمل دوائر انتخابية في بعض أهم الولايات سياسياً في البلاد – في تشجيع النشاط الهندي-الأمريكي في الكونجرس.

لقد برز عدد من المنظمات الهندية-الأمريكية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، غير أن سجلها يدل على تقسيم الجالية إلى أبعاد مختلفة، تشمل المهنة والمنطقة ولغة الأصل في الهند، (ويمكنها أن تتضمن اختلافات كبيرة في العادات والتقاليد، حتى بين صفوف الهندوس، وهم أغلبية كبيرة ضمن السكان الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية).

وانسجاماً والحوافز الاقتصادية التي دفعت أوائل المهاجرين بعد عام 1965، إلى الهجرة، فقد ظهر لديهم نزوع إلى التنظيم وفقاً لخطوط مهنية، كما هو الأمر في الرابطة الأمريكية للأطباء من أصول هندية في شيكاغو (أُسّست عام 1984)، أو رابطة مالكي الفنادق الأمريكيين-الآسيويين في أطلنطا (أُسّست عام 1989)، وكلتا الرابطتين تدعي اليوم أنها تضم أكثر من 8000 عضو على الصعيد الوطني. لقد كان النشاط السياسي منذ بدايته يمثل جزءاً مهماً من مهمات هذه المنظمات، وقد أصبحت أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، من خلال مؤتمرات تشريعية سنوية في واشنطن مثلاً، يدعى إليها المشرعون لإلقاء كلمات فيها. (Hathaway 2001:24). إن أجندتها السياسية – في الأصل – تتجه تحديداً نحو مهنتها أو صناعتها، كما فعلت الرابطة الأمريكية للأطباء من أصول هندية عندما سعت لتوفير مزيد من إمكانية حصول الأطباء المتخرجين الأجانب على برامج الإقامة والتدريب الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن في أوائل القرن الحادي والعشرين، قامت هذه الرابطة بصورة خاصة بتطوير برنامج سياسي أوسع، يشتمل على

دعم عام لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، بما في ذلك التعاون في مجال التقنية النووية.

لقد أسس الهنود الأمريكيون أيضاً عدداً من الروابط الإقليمية واللغوية، تكرَّر فيها الهويات الجماعية دون الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت بارزة على نحو متزايد في المجتمع والسياسة في الهند ذاتها؛ مثل: شبكة مهاراشترا ماندلز (اللغة والروابط الثقافية المهراتية)، واتحاد روابط كيرالا في أمريكا الشمالية (فوكانا)، ورابطة تيلوجو الأمريكية. وقد بدأت هذه الروابط تعقد اجتماعات سنوية، تشتمل عادة على برامج ثقافية، ولكنها أخذت في التسعينيات تتناول بصورة متزايدة قضايا سياسية أيضاً (Anderson 2006b).

إن تطوير وسائل إعلام إخبارية تستهدف الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية، يعكس كثيراً من الاتجاهات الديمغرافية والتنظيمية الرئيسية للجالية، كما يصور تطور اهتماماتها الاجتماعية والسياسية. ولعل أهم الإصدارات صحيفة إنديا أبرود *India Abroad*، التي أُسِّست عام 1970، في نيويورك. وقد غطت الأعداد الأولى من الصحيفة بصورة رئيسية فعاليات الجالية المحلية، ولكن كان هناك موضوع ظهر بصورة متزايدة في مقالاتها البارزة يتعلق بالكيفية التي يستطيع بها المهاجرون التكيف والحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، من دون فقدان إحساسهم "بالروح الهندية". وبحسب رأي شوكلا (Shukla 2003:191)، أصبحت إنديا أبرود موقعاً رئيسياً لتبادل الأفكار والمعلومات؛ حيث تعكس ديناميات تكوين الهوية بين الجالية وتشكلها على نطاق أوسع: «فمن وجوه عدة كان أداء الصحيفة هو الأفضل...حول الهوية "الأعم" للهنود غير المقيمين: مهاجر مرتبط ثقافياً واجتماعياً بوطنه الهندي الأم، وعازم على تغذية علاقة..."أعمق" بالدولة القومية». وقد تجاوز انتشارها وتركيزها نطاق منطقة نيويورك، من خلال الاشتراك، وكذلك التوزيع من خلال روابط الجالية ومؤسساتها؛ مثل البقالات الهندية. وفي التسعينيات نشرت على شبكة الإنترنت، وأطلقت خدمات إلكترونية بلغات هندية عدة.

ومع تغير الشكل والنطاق لتوزيع صحيفة إنديا أبرود، فقد أصبحت موجهة بصورة متزايدة نحو الاهتمام «بالمركز السياسي للهند في العالم، ولاسيما أن المفهوم هو أن ذلك يؤثر في الصور المتلقاة عن مواطنيها المنتشرين في مناطق متباعدة». (Shukla 2003:188). وقد

شجعت الصحيفة قراءها على الاهتمام بوضع الهند في السياسة الدولية، مؤيدة الخط الـذي اتبعه باستمرار الزعماء السياسيون للهند، وهو أن البلـد لم يلـقَ الاهـتمام والاحـترام اللـذين استحقهما؛ بوصفه صاحب إحدى أقـدم الحـضارات المستمرة في العـالم وأكـبر ديمقراطيـة نموذجية حديثة. وبالنسبة إلى الجالية الهندية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إصـدارات؛ مثل إنديا أبرود، شجعت وجهة نظر تقول: إن صور الهند لدى الأمريكيين، مـن حيـث هـي دولة، كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقف الأمريكيين من الشتات في بلادهم.

لقد بقيت هـذه المواقـف متـضاربة نوعـاً مـا؛ لأن أعـداد الجاليـة الهنديـة الأمريكيـة وبصماتها الاقتصادية ازدادت خلال السبعينيات والثمانينيـات مـن القـرن المـاضي؛ فـأولاً برزت صورة "الأقلية النموذجية"؛ إذ إن الهنود كانوا يحققون إنجازات عالية في المجالات الطبية والعلمية المهمة، وقد أقامت أعداد متزايدة مـن الأمـريكيين اتـصالات بـأفراد مـن الجالية؛ مثل: أطباء العائلة، وزملاء العمل، والمستشارين المهنيين، أما ثانياً فقـد اسـتمرت الآراء النمطية الأقل تملقاً إزاء ما يتعلق بالمهاجرين الهنود من بيئات الطبقة العاملة؛ الأمـر الذي غالباً ما يعكس قلقاً كامناً من المنافسة المزعومـة عـلى "الوظـائف الأمريكيـة". وفي الثمانينيات أظهرت منظمات؛ مثل "دوتبسترز" Dotbusters،[11] في مدينة جـيرسي سـيتي، الكراهية التي وصلت – في حالات متفرقة – إلى حد العنف الجسدي، والتي كـان بعـض البيض في الطبقة العاملة يحملهـا تجـاه غـزو الجاليـة قطـاعَ الخـدمات. (Shukla 2003). وبالمقابل، دفع هذا التحرك العنصري – وهو صدى للجماعات المعادية للآسيويين في بداية القرن العشرين – الهنود لمتابعة تنظيمهم وإثبات حقوقهم وهوياتهم.

أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات: "جيل ثانٍ" يبلغ سن الرشد

بلغ "الجيل الثاني" – وهم أولاد المهاجرين من الموجة المبكرة التي تلت عـام 1965 – سن الرشد في أواخر الثمانينيات وتسارع في التـسعينيات، وقـد كـان لانتـشار هـذه الفئـة انعكاسات مهمة على صورة الجالية لدى أبنائها والاندماج في المجتمـع الأمريكـي عامـة. وعلى حين كان الآباء يقيمون علاقات أكثر انحيازاً وتكيفاً مع أمريكا من خلال الاتحادات المهنية والاتصال في أماكن العمل، فإن الجيل الأصغر سناً أصبح "هنـدياً-أمريكيـاً" عـلى

نحو أكثر وعياً بالذات، فقد كان كثير منهم مواطنين أمريكيين بالولادة، وشبوا وترعرعوا في مدارس وأحياء أمريكية. وفي الوقت نفسه احتفظوا أيضاً بأنماطهم الهندية من خلال التحدث باللغة الهندية في البيت، ولقائهم الأسر الهندية الأخرى في المجتمعات المحلية، وحضور الفعاليات الدينية والثقافية، وربما السفر دورياً إلى الهند.

قد تكون صورة الهند لديهم – حتى عندما حصلوا على المعلومات بالتجربة المباشرة – اصطبغت بالحنين والفخر بالآباء، لكنه من المهم أيضاً معرفة أن هذا الجيل – مثل أترابهم في الهند نفسها – قد ولدوا بعد أن هدأ غبار الكفاح من أجل استقلال الهند. وقد كتب جورشاران داس (2004) – الرئيس التنفيذي السابق لشركة بروكتر أند جامبل الهند والمؤلف والمعلق – عن العقلية المتحررة من الاستعمار الواضحة بين صفوف أعداد الشبان المتزايدة في الهند خلال تسعينيات القرن الماضي، قائلاً: «هذا التحرر العقلي يعد قوة فعالة في ولادة قومية جديدة». أضف إلى ذلك، أنه بينما كان أفراد جيل الشباب الهنود يمكن أن يشاطروا آباءهم اهتمامهم الشديد بموقف الهند الدولي، إلا أن وجهة نظرهم تبدو أقل تأثراً بجفوة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند. وحينما درس الطلبة الهنود في الجامعات الأمريكية أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات، قاموا بتأسيس منظمات في المدن الجامعية تتعلق بهويتي الهند وجنوب آسيا. أما على الصعيد المهني فقد استمر الجيل الثاني في دخول الحقول الهندسية والطبية والعلمية، لكنهم يتجهون الآن بصورة متزايدة نحو القانون وإدارة الأعمال والتربية ومجالات مهنية أخرى.

ممارسة السياسة

في السنوات الأخيرة اجتمعت عوامل مرتبطة بالأجيال أسهمت في تشجيع قيام درجة غير مسبوقة من النشاط السياسي في صفوف الهنود الأمريكيين، وفي أواخر التسعينيات أصبح الجيل الثاني من الهنود الأمريكيين مستقراً في المهن المختلفة، وبدأ بعض أفراده يوجه مهاراته التنظيمية والاتصالية نحو السياسة، في الوقت الذي كان فيه الأفراد في جيل الآباء يقتربون من سن التقاعد، وقد توافر لهم مزيد من أوقات الفراغ، ومعها غالباً دخل ميسور ساعدهم على متابعة الاهتمامات السياسية.

وقد برزت إحدى العلامات الأولى (غير الناجحة) على زيادة المشاركة السياسية للجالية الهندية في الشكل المفاجئ لانتخابات أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في داكوتا الجنوبية عام 1996، وهي التي وصفها هنتنجتون بأنها "حرب بالوكالة"...فهي «بقدر ما كانت سباقاً بين الهنود والباكستانيين فهي سباق بين الجمهوريين والديمقراطيين». وفي رأي هنتنجتون (Huntington 2004:290). أن «كل مرشح سعى بحماسة لأن يحظى بدعم جالية الشتات. وقد أسهم الهنود الأمريكيون بنحو 150000 دولار لحملة إعادة انتخاب السيناتور لاري بريسلر؛ لأنه أيد فرض قيود على صادرات السلاح إلى باكستان...وقد أدت هزيمة بريسلر [أمام المرشح الديمقراطي تيم جونسون]، إلى ابتهاج في إسلام أباد واكتئاب في نيودلهي».

يذكر هنتنجتون (Huntington 2004:290) – مشيراً ضمناً إلى اتجاه للحرب بالوكالة – حملة عام 2003، غير الناجحة للمرشح الهندي الأمريكي بيوش درباش "بوبي" جندال، وهو جمهوري، لمنصب حاكم لويزيانا؛ حيث يقول: «لقد دعمه الهنود والهنود الأمريكيون بحماسة، وعارضه بشدة الباكستانيون الأمريكيون الذين أسهموا بمبلغ ضخم في دعم خصمه». غير أن هذا التحليل يبالغ في قوة الجالية الباكستانية الأمريكية، ويتغاضى عن عوامل أخرى قد تكون أسهمت في خسارة جندال لمصلحة شخص من الديمقراطيين يحتل منصب نائب الحاكم، في ولاية يتمتع الحزب الديمقراطي فيها بقوة كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك تدارك جندال وضعه بسرعة؛ حيث خاض انتخابات مجلس النواب الأمريكي عن الدائرة الانتخابية الأولى للويزيانا، وجمع أكثر من مليون دولار لتمويل الحملة في مرحلة مبكرة من سباق الانتخابات. (كان جانب كبير من هذه الأموال من الهنود الأمريكيين)، وفاز بنسبة 78٪ من الأصوات. لقد قاد جندال – الهندوسي الذي اعتنق الكاثوليكية في سن المراهقة – حملته الانتخابية على أساس برنامج محافظ اجتماعياً ومالياً، وقد جعله فوزُه الهنديَّ – الأمريكي الوحيد في مجلس النواب، وكذلك كان واحداً من أصغر أعضاء المجلس؛ إذ كان يبلغ الرابعة والثلاثين عند أدائه القسم. كذلك ساعد وضع جندال؛ بوصفه رئيساً لمجموعة النواب الجدد في الكونجرس التاسع بعد المائة، ونائب رئيس اللجنة الفرعية في مجلس النواب لمنع الهجمات النووية والبيولوجية، وتعيينه في لجان شملت لجنة الأمن الداخلي والتعليم، على تعزيز الظهور السياسي للجالية الهندية

الأمريكية بصورة عامة.[12] كما أن جندال – بمشاركته المباشرة في سياسة الكونجرس – ما هو إلا النموذج الرفيع للنشاط الهندي الأمريكي المتزايد الذي يعد تراكماً لاتجاهات عامة وتتويجاً لها. وقد غدت حملات جندال موضوعات مثيرة للرأي العام تجاوزت نطاق الجالية الهندية في لويزيانا. إن هذا الأمر هو الذي اجتذب اهتماماً وطنياً ودعماً مالياً من خلال الشبكات الهندية-الأمريكية، على أساس الهوية، سواء أكانت ميول المؤيدين هي نحو الجمهوريين أم لم تكن. (سيتم بحث الملف الحزبي للجالية لاحقاً).

إن الأمر الأكثر شيوعاً وأهمية هو إقامة علاقات هندية – أمريكية مع مجموعة متنوعة من النواب والشيوخ على أساس كل قضية وحدها، إلى أن تحول ذلك تدريجياً إلى آمال بدعم عام للجالية خصوصاً، وللهند عموماً. ومما له دلالة معبرة أن التسمية الرسمية لجهاز مجلس النواب الذي يشار إليه غالباً ببساطة على أنه "مؤتمر الهند" هي مؤتمر الكونجرس حول الهند والهنود الأمريكيين، وهي عبارة تشجع المشرعين على أن يألفوا وجود صلات ذهنية وثيقة بين السياسة تجاه الهند، من حيث هي دولة والعلاقات بأفراد الجاليات في الولايات المتحدة الأمريكية: مواطنين وناخبين ومسهمين في الحملات.

إنها المرة الأولى التي تم فيها تنظيم مؤتمر للهند في مجلس النواب عام 1994؛ حيث تطور من حوار بين المنتدى الهندي الأمريكي للتعليم السياسي، (وهو الذي عقد أواخر ثمانينيات القرن الماضي)، ومجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الشيوخ؛ من بينهم: فرانك بالون Frank Pallone (ديمقراطي، نيوجرسي)، وهو من المناصرين الرئيسيين في الكونجرس. وكان الدافع الرئيسي خيبة الأمل العميقة من الآراء الناقدة للهند التي أفصحت عنها حينئذٍ وزارة الخارجية الأمريكية، وخاصة إزاء ما يتعلق بسياساتها في مجال حقوق الإنسان في كشمير.[13] وقد اقترح أعضاء المنتدى الهندي الأمريكي للتعليم السياسي تشكيل مؤتمر حزبي على غرار المؤتمر الحزبي للسود في الكونجرس؛ من أجل «تثقيف أعضاء الكونجرس حول القضايا التي تتعلق بالهند، لكي يقوم الكونجرس نفسه بمساءلة الإدارة والتأثير في السياسات» تجاه الهند. (Diwanji 2000). كما ضمنوا الدعم من فرانك بالون ومن عضوين ديمقراطيين في الكونجرس من ولاية نيوجرسي التي تعد واحدة من دوائر انتخابية عدة، تتوافر فيها كثافة كبيرة للهنود الأمريكيين. ثم حشد هؤلاء الديمقراطيون الثلاثة اثنين آخرين من رفاقهم في

الحزب، وجمهورياً من الجنوب، وهو بيل ماكولام Bill McCollum (من فلوريـدا)؛ لعقـد المؤتمر الحزبي في الكونجرس حول الهنـد والهنـود الأمـريكيين. يـذكر روبـيرت هاثـاواي (Robert Hathaway 2001: 28)، وهو معاون أول في الكونجرس، أن هناك إصدارات؛ مثل إنديا أبرود *India Abroad*، «قامت بتغطية كبيرة للجماعة الناشئة وشـجعت قراءهـا على حث ممثليهم في الكونجرس على الانضمام إليه...وقـد وافـق أعـضاء مجلـس النـواب بسرعة؛ حيث لم يروا في الانضمام إلى المؤتمر ضيراً، ووجدوا طريقة سهلة لإدخال الـسرور على الناخبين». وبحلول عام 1999، ادعى المؤتمر أنه يضم 115 عضواً؛ أي أكثـر مـن ربـع المجلس كاملاً.

أما مجلس الشيوخ الأكثر توازناً في العادة، بمكوناته الكبرى والأكثر تنوعاً، فلـم يحـذُ حذو مجلس النواب على الفور، ولكنه شكل أيضاً عام 2004، جماعة "أصدقاء الهنـد" مـن الحزبين. وقد جاءت المبادرة هذه المرة من أحد أعضاء مجلس الشيوخ مـن الجنـوب، وهـو العضو الجديد جون كـورنين John Cornyn (جمهـوري، تكـساس)؛ حيـث قـام مـؤخراً برحلة إلى الهند ضمن وفد برعاية مجموعة أعمال وتجارة هندية–أمريكية. وفي آذار/ مـارس 2004، ألقى كورنين كلمة في حفل العشاء السنوي الثاني في مبنى الكونجرس الذي أقامته الرابطة الأمريكية للأطباء من أصول هندية، وأعلن عن نيته المشاركة في رئاسة «مؤتمر عن الهند في مجلس الشيوخ الأمريكي؛ بسبب التجربة التي لا تصدق والتي حدثت لي في الهند، وبسبب أهميـة العلاقـات الأمريكيـة–الهنديـة». وتـابع كـورنين ندبـه "أحـداث التـاريخ المشؤومة" التي قادت أكبر ديمقراطيتين في العالم إلى علاقة تتصف بالجفوة في أثناء الحـرب الباردة، وحث قائلاً: «علينا أن نعوض الوقت الضائع». (ورد هذا الاقتباس في Haniffa 2004a). ومن المؤشرات على أهمية مؤتمر مجلـس الـشيوخ أن نائـب رئيـسه الـديمقراطي كانت هيلاري رودهام كلينتون (نيويورك)، وأن أعضاءه العشرين الأوائل كان من بيـنهم أيـضاً زعـيم الأغلبيـة بيـل فيرسـت (جمهـوري، تينيـسي)، وزعـيم الأقليـة تـوم داشـل (ديمقراطي، داكوتا الجنوبية) (Raghavan 2004). ويذكر راغفان أيضاً أن السفير الهندي لاليت مانسنج Lalit Mansingh، لعب دور التـسهيل ودور التـشجيع في تـشكيل مـؤتمر مجلس الشيوخ، علماً أن مثل هذه المشاركة من حكومة الهند الرسمية قد يكون من الواجب النظر إليها على أنها عامل دعم لا عامل توجيه.

ومما يجدر ذكره، أن اهتمام الكونجرس المتزايد بالهند والهنود الأمريكيين؛ بوصفهم جماعة، لا يمثل بوضوح ميلاً نحو الجمهوريين أو الديمقراطيين، وتجد الجالية خطوطاً مختلفة من الدعم في علاقاتها بكلا الحزبين، فقد يسهم الدخل المرتفع والسجل المهني لبعض الهنود الأمريكيين أولاً، في التشجيع على تقبل مناصب جمهورية تقليدية في مجال شؤون الضرائب والتنظيم. وقد اتجه السياسيون الجمهوريون في السنوات الأخيرة أيضاً، لإظهار دعم أكبر من دعم الديمقراطيين لزيادة عدد تأشيرات العمل (H1-B visas)، السنوية للعمال التقنيين، وكذلك للتسامح في عملية "تعهيد" أعمال الخدمات بالولايات المتحدة إلى الهند والدول ذات أجور العمل المنخفضة. (وكلتا هاتين القضيتين تحمل أهمية بالنسبة إلى لوبيات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تحمل أهمية بالنسبة إلى الجالية الهندية الأمريكية).[14] وكما سبق البيان، فإن العضو الهندي الأمريكي الوحيد في الكونجرس الأمريكي جمهوري له مواقف اقتصادية واجتماعية محافظة.

أما ثانياً، فقد اندمج الهنود الأمريكيون في الحزب الديمقراطي؛ بوصفهم أقلية عرقية؛ وعلى سبيل المثال، كان السيناتور إدوارد كنيدي (ديمقراطي، ماساشوستس)، داعماً رئيسياً لقانون الهجرة والجنسية عام 1965، ويذكر كثيرون من أبناء الجالية الهندية الأمريكية هذه الرعاية. وأما ما يتعلق بقضية التعاون النووي، فقد اتجه الجمهوريون لتقديم مزيد من الدعم بالنظر إلى روابط الحزب الضعيفة بالأوساط المؤيدة لعدم انتشار الأسلحة النووية في واشنطن. وإجمالاً، نجد أنه ببروز الهنود الأمريكيين، من حيث هم لوبي هندي في مبنى الكونجرس، تم التصرف كما تتصرف أي منظمة أخرى تسعى لممارسة نفوذ على العملية السياسية، وبناء علاقات طيبة بكلا الحزبين معاً.

إن العلاقة بين حكومة الهند والجالية الهندية الأمريكية، دون مستوى العلاقة الرسمية بين الأصيل والوكيل. (كما سبق بحث ذلك)؛ فقد عمل الهنود الأمريكيون أساساً اعتماداً على دوافعهم، ومواردهم، وخططهم الزمني التاريخي-التنظيمي. ويبدو الناشطون في الجالية مصممين على تطوير نفوذ طويل الأمد، في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، وماداموا لا يمكنهم موالاة أحد الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي في الولايات

المتحدة، فإنهم يحسبون حساب التحولات في القيادة، وسياسات التحالفات التي تقوم على الخصومات، والتي تتصف بها الديمقراطية في الهند اليوم.

تم تمثيل أحدث مرحلة من التنظيم السياسي الهندي الأمريكي بتكوين منظمات ضغط، و"أكثرها نشاطاً وأقلها تحزباً" لجنة العمل السياسي الهندي في الولايات المتحدة الأمريكية "يوسينباك" USINPAC (Anderson 200a).[15] وقد قام السيد سانجاي بوري Sanjay Puri، الرئيس التنفيذي لشركة تقنية معلومات من الحجم المتوسط شمال فرجينيا، بإطلاق لجنة يوسينباك وتحالف أعمال أمريكي-هندي عام 2002؛ وسيلةً منه لتشجيع المصالح الهندية والهندية-الأمريكية في الكونجرس، مستمداً إلهاماً مباشراً من صديق يتمتع بالخبرة في تشكيل لوبي الأعمال الإسرائيلي. (Carter 2003). وفي سياق إطلاق لجنة يوسينباك في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فقد ركزت على تعزيز صورة للهند والولايات المتحدة، يشتركان فيها قلقاً من التطرف الإسلامي والإرهاب. (وهذا النوع من التحالف ركز المسؤولون الهنود عليه)، كما سعت لرفع مستوى الوعي الرسمي حول جرائم الكراهية ضد الجنوب-آسيويين في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأولى التي أعقبت تلك الأحداث. لكن لجنة يوسينباك، منذ البداية، كان لديها منظور أوسع ومدى أبعد لتحسين العلاقات الأمريكية-الهندية وتوسيعها، فقد أتاحت لها فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر مباشرة، فرصة خاصة لتشجيع صناع السياسات على بذل مزيد من الاهتمام بالهند وإعادة تقويم علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قامت لجنة يوسينباك بإعداد فريق عمل مهني ومتفرغ لديها، (ومعظمهم شبان يحملون درجات علمية عالية من خيرة الجامعات الأمريكية)، وما لبثت أن تم توسيعها من صندوق مكتب بريد فقط لتحتل عقاراً رئيسياً في منطقة شارع كيه ستريت، الواقع في مركز صناعة اللوبيات في العاصمة واشنطن. وهي تضم جامعي أموال منتظمين وندوات شبابية وحفلات استقبال في الكونجرس، وتحتفظ بموقع عالمي متخصص على شبكة الإنترنت، يقدم دليلاً تمهيدياً جاهزاً لأعضاء الكونجرس حول الهنود الأمريكيين:

إحصائيات مهمة. وهذه المجموعة من البيانات الموضحة جزئياً فيما يأتي تضم الكثير من الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتنامي من الكونجرس بالجالية:

- أكثر من 1.678 مليون: عدد الأمريكيين من أصول هندية عام 2000، ويمثل هذا نسبة زيادة تعادل 106٪ قياساً إلى نسبة عام 1990، وتعد الجالية متعددة الأديان والإثنيات.
- 7.6٪: معدل النمو السنوي للجالية الهندية الأمريكية. (المصدر: U.S. Census Bureau)؛ وهذا يجعل الأمريكيين من أصل هندي والمنحدرين منهم أسرع الجماعات الإثنية نمواً في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 60093 دولاراً: متوسط دخل الأسر الهندية الأمريكية، وهو يعادل تقريباً ضعف متوسط الدخل لدى كل الأسر الأمريكية: وهو 38885 دولاراً. (المصدر: U.S. Census Bureau).
- 200000: عدد المليونيريين من الهنود الأمريكيين. (المصدر: Merill Lynch).
- 58٪: نسبة الهنود الأمريكيين الذين تتجاوز أعمارهم 25 سنة، ويحملون درجة جامعية. (بكالوريوس فأعلى).
- 43.6٪: نسبة الهنود الأمريكيين في القوة العاملة المستخدمة؛ بوصفهم مديرين أو مهنيين.
- 35000: عدد الأطباء من الهنود الأمريكيين. (المصدر: الرابطة الأمريكية للأطباء من أصول هندية). وهناك أيضاً عدد أقل بكثير من الهنود الأمريكيين العاملين؛ بوصفهم محامين ومهندسين وأكاديميين وخبراء مال وأصحاب أعمال.
- 10000: عدد طلاب المعاهد الطبية والأطباء المقيمين من الهنود الأمريكيين.
- 300000: عدد الهنود الأمريكيين العاملين في صناعة التقنية العليا.
- 15٪: نسبة الشركات الناشئة في وادي السليكون الذي يملكه هنود أمريكيون.
- أكثر من 5000: عدد الهنود الأمريكيين في كليات التعليم العالي.
- 74603: عدد طلاب التبادل العلمي الأجانب من الهند، من الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يمثل 13٪ من إجمالي الطلاب الأجانب المسجلين في الكليات والجامعات الأمريكية، وهو أكبر عدد قادم من أي دولة وحدها. (USINPAC 2006a).[16]

وفي مكان آخر على موقعها هناك إشارة تقول: "لأعضاء الكونجرس"، تستمر صفحة يوسينباك على الشبكة في عرض القوة الرقمية؛ حيث تورد مبلغ 162286 دولاراً، كانت قد جمعته اللجنة للمرشحين السياسيين في الفترة 2002-2003، وقائمة بأكثر من 27000 "عضو فاعل".

الصفقة النووية وتوحيد صفوف "اللوبي الهندي"

جاء أول إعلان رسمي لخطط التعاون الأمريكي-الهندي في مجال الطاقة النووية المدنية خلال زيارة لرئيس الوزراء مانموهمان سنج إلى واشنطن في تموز/ يوليو 2005. وتعد الجوانب القانونية والفنية من الصفقة معقدة، وقد تطورت إلى حد ما، منذ قمة عام 2005. ولا تدخل المناقشة الشاملة لهذا الجانب في نطاق هذا التحليل، ولكن يمكن تلخيص الخطوط العامة للصفقة، حينما ظهرت عام 2006، كما يأتي:

تقوم الهند بما يأتي:

- السماح لمفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى منشآتها النووية المدنية. (لا تخضع المنشآت العسكرية المنفصلة عن المنشآت المدنية للتفتيش).
- الاستمرار في التعليق الطوعي لتجاربها على الأسلحة النووية.
- تعزيز الإجراءات الوقائية على ترسانتها النووية.
- التفاوض بحسن نية حول معاهدة حظر استخدام المواد الانشطارية.
- الاستمرار في التزام الخطوط العامة المفروضة ذاتياً، والمماثلة للخطوط العامة لمجموعة الموردين النوويين، ونظام مراقبة تقنيات الصواريخ في صادراتها من المواد النووية والتقنيات الصاروخية.
- السماح للشركات الأمريكية ببناء مفاعلات نووية في الهند.

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عموماً، برفع التعليق - بموجب معاهدة منع الانتشار النووي وقوانين التصدير الأمريكية - للتجارة النووية مع الهند، بحيث

تسمح للهند بشراء التقنيات "المزدوجة الاستخدام"، ومن ذلك المواد والمعدات الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة البلوتونيوم، واستيراد الوقود لمفاعلاتها النووية المدنية.[17]

بعد إعلان الإطار العام في أثناء زيارة سنج، أخبر مناصرو الصفقة في إدارة الرئيس بوش صحيفة واشنطن بوست أن الصفقة جزء من استراتيجية للبيت الأبيض لتشجيع نهوض الهند؛ بوصفها قوةً عالمية. وقد وصف نيكولاس بيرنز، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، الاتفاقية بأنها «خطوة رئيسية إلى الأمام» و«ذروة العلاقات الأمريكية-الهندية منذ عام 1947». (Milbank and Linzer 2005).[18]

بالإضافة إلى تأكيد الزخم في التحسن المستمر في العلاقات الأمريكية-الهندية، احتج المناصرون أن الاتفاقيات قد عكست بشكل براجماتي حقيقة الهند؛ بوصفها قوة نووية، مع مكافأتها في الوقت نفسه على سلوكها المسؤول، وقد امتنعت الهند طواعية عن إجراء المزيد من التجارب بعد عام 1998، وأعلنت عن اتخاذ موقف نووي مفاده ألا تكون البادئة بالاستخدام، وحافظت على مواردها النووية من الانتشار دولياً. (مقارنة بعلاقة باكستان الغامضة بشبكة السوق السوداء النووية لعبد القدير خان، كبير علمائها النوويين، وهو الذي تم تسليط الضوء عليه عام 2004). وقد أكد الأنصار أيضاً، الحاجة إلى الاتفاقية في ضوء متطلبات الهند المتزايدة من الطاقة التي برزت بالفعل عاملاً مهماً يقف خلف أسعار السلع العالمية المرتفعة. (كانت فرص الأعمال للشركات الأمريكية في التجارة النووية مع الهند موضوعاً ضمنياً مهماً كذلك، وإن كان التطرق إلى ذكره أقل وروداً).

كما أكد المنتقدون كذلك، أن الصفقة ستتيح للهند فرصة الوصول إلى الموارد التي يمكن استخدامها لتوسيع ترسانتها من الأسلحة النووية، وبصورة عامة «ستقوض عشرات السنين من العمل الهادف إلى منع انتشار الأسلحة النووية». (Graham, Tomero, and Weiss 2006). وكما قال ملهولن (Milhollin 2006: 371)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية إذا انتهكت مبدأ "حياد الدولة" إزاء نظام عدم الانتشار القائم لـ "مساعدة إحدى صديقاتها" فقط، فعندئذٍ لن يكون هناك سبب يدعو الصين إلى ألا تتخلى عن القيود المفروضة على التجارة مع باكستان، أو ألا تتخلى روسيا عن القيود على

إيران. وقد احتج بعض النقاد بأن للهند سجلاً من سوء النية في العقود السابقة، باستخدامها التسهيلات والمواد التي حصلت عليها من الولايات المتحدة وكندا في الستينيات؛ لتطوير تقنية قنابل نووية قادت إلى تجربة "سلمية" عام 1974، وأرست القواعد لبرنامجها التسلحي. (Graham et al. 2006).

كان على إدارة بوش ضمان دعم الكونجرس للاتفاقية في ضوء الاستثناءات من المعاهدة الدولية وقانون التصدير الأمريكي الذي اقترحته. وإذا أخذنا في الحسبان الصورة التي امتزجت فيها الميزات والمخاطر بصورة موضوعية، فإنه لم يكن ثمة ما يؤكد أن الصفقة ستلقى مستويات كافية من التأييد، عندما طرحها مجلسا النواب والشيوخ للنقاش عام 2006. لقد كان هذا صحيحاً بصورة خاصة في سياق المخاوف المتزايدة بشأن البرنامجين النوويين لكوريا الشمالية وإيران، والتراجع الحاد في التأييد الشعبي لسياسات إدارة بوش في العراق، عند اقتراب موعد انتخابات الكونجرس أواخر عام 2006. أما بالنسبة إلى أعضاء الكونجرس المعارضين انعكاساً لسياسات بوش الخارجية، فإن رفض الاتفاقية النووية مع الهند قد يمثل فرصة لإحراج الإدارة، في الوقت الذي يتم فيه تبني موقف مبدئي من مخاطر الانتشار النووي على الأمن القومي.

لقد كان رد الفعل الأولي في مجلس النواب ربيع عام 2006 بالفعل تجاه الاتفاقية سلبياً وميئوساً منه. كما عبر عن ذلك أحد المحللين. (Anderson 2006b:A12)، إلى حد أن عضواً في المؤتمر الهندي - وهو راعي مشروع التشريع توم لانتوس Tom Lantos، (ديمقراطي من كاليفورنيا) - أوصى بتأجيل التصويت. وقد أفاد النائب إدوارد ماركي Edward Markey، (ديمقراطي من ماساشوستس) - وهو خصم رئيسي - أن مشروع القانون «سيمنح بصورة أساسية شيكاً مفتوحاً لإدارة بوش لإعفاء الهند من قوانين عدم الانتشار النووي»، و«يسخر من عملية غض النظر في الكونجرس». (Markey 2006). وهكذا فإنه على الرغم من الآراء التفضيلية عموماً في الكونجرس تجاه الهند، وهي التي تم تطويرها في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن ثمة عوامل وتفصيلات مهمة تتعلق بسياق الاتفاقية النووية نفسها، تجعلها شبه مستعصية على نفوذ الهنود الأمريكيين في السياسة الأمريكية.

2005 – 2006: عام حاسم "للوبي الهندي"

على الرغم من احتمالات خسارة تأييد الكونجرس، فقد حشدت الجالية الهندية الأمريكية إمكانياتها إلى جانب الاتفاقية النووية كما لم يحدث من قبل، ويذكر وولتر أندرسون Walter Anderson، وهو مراقب وثيق الصلة بالنشاط السياسي للهنود الأمريكيين في الكونجرس، أن «هذا العرض المثير للجدل من إدارة بوش دفع الجالية الهندية الأمريكية المتصدعة إلى اتخاذ عمل موحد لم يسبق لهم أن اتخذوه في قضية سابقة...وقد أجمع (الهنود-الأمريكيون) أمرهم على أن يتقنوا لعبة السياسة؛ فاستخدموا تكتيكات متطورة في أسلوب جماعات الضغط؛ لتركيز انتباه الجالية على التشريع المقترح». (Anderson 2006b:A12).[19]

لقد تقدمت لجنة يوسينباك جهود نشاط اللوبيات الوطني في واشنطن، مستخدمة عنوان "الشراكة العالمية" بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند؛ حيث أعدت ملخصات عن القضية وزعتها على أعضاء الكونجرس على نطاق واسع، وقامت برعاية حفلات الاستقبال وجمع التبرعات المتكررة للمشرعين، واستخدمت وسائل الاتصال الإلكترونية لتعبئة الهنود الأمريكيين عبر البلاد؛ لتوقيع عريضة والاتصال مباشرة بمشرعيهم. في أواخر عام 2005، عملت لجنة يوسينباك مع إيني فاليومافيجا Eni Faleomavaega، (ديمقراطي) – المنتدب من مجلس النواب الذي لا يحق له التصويت من ساموا الأمريكية، والرئيس المشارك لفريق عمل الكونجرس الخاص بالعلاقات الاستثمارية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند – لتنظيم نقاش للاتفاقية النووية بحضور السفير الهندي رونن سين Ronen Sen، وأعضاء رئيسيين من الكونجرس. وفي المنتدى أشار بطل الهند فترة طويلة بالون Pallone، قائلاً: «إن الاتفاقية تدعم أمن الطاقة للولايات المتحدة والهند، وتعزز تطوير أسواق طاقة تتمتع بالاستقرار والكفاءة في الهند؛ لضمان إمدادات كافية ومتاحة...ويعد تطبيقها مهماً للعلاقات الهندية الأمريكية». أما عضو الكونجرس كريس كانون Chris Cannon، (جمهوري من يوتاه)، فقد كان أكثر توسعاً وأكثر تحديداً في آنٍ واحد: «يسرني أن أقف معكم هذا المساء، وأن أرحب بالهند شريكاً عالمياً، كما أثني على

صديقي الطيب سانجاي بوري ولجنة يوسينباك، على قيادتها الحكيمة بجمعها بين الجالية الهندية الأمريكية والسفارة وكبار أعضاء الكونجرس الأمريكي؛ لبحث الطرائق التي يمكننا اتباعها للبدء في معالجة قضايا ذات أهمية حاسمة، ومنها: اتفاقية التعاون النووي للأغراض المدنية». (ورد هذا الاقتباس في USINPAC 2006c).

خلال الشهور التالية نظمت لجنة يوسينباك فعاليات مماثلة، واستعملت موقعها على شبكة الإنترنت؛ لتسجل «تقدمها في سبيل الحصول على دعم الكونجرس»؛ حيث عرضت أسماء الأنصار والمعارضين، ولم تستنكف في أدبياتها وبرامجها النقاشية عن الاعتراف بالطبيعة غير المسبوقة للاتفاقية النووية، غير أنها تبنت وجهة النظر المعاكسة للناقدين، إزاء ما يتعلق بالتأثير المحتمل في جهود عدم الانتشار النووي العالمي. وفي مواجهة "شبهة" أن الصفقة ستؤثر سلبياً في النظام الدولي، احتجت بأن الاتفاقية ستعزز النظام الدولي من خلال دمج الهند "في الاتجاه السائد".[20]

وقد استمرت اللجنة أيضاً، في صوغ القضية بطريقة أكدت صلاتها الإيجابية بأهداف أخرى في السياسات الأمريكية تجاه الهند، ولاسيما الأهداف الاقتصادية والبيئية. كما ركزت على الإمكانيات التجارية في القطاع النووي، وأكدت دوماً أن الصفقة النووية كانت جزءاً من شراكة استراتيجية نطاقها أوسع، موحية بإمكانية ربط القضية بقطاعات أخرى وتوسيع التبادل التجاري إليها كذلك. كما برهنت على أن تمتُّع الهند بحرية في القطاع النووي يمكّنها من تنويع مصادر الطاقة لديها بعيداً عن الفحم الحجري والنفط، في وقت تسهم فيه الطبقة المستهلكة وهي المتنامية بسرعة في الطلب غير المسبوق على الموارد العالمية. وفي الوقت الذي احتلت فيه الحجج الاقتصادية والبيئية مركز الصدارة، واصلت اللجنة أيضاً، تأكيد تضامن الهند والولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وفي المقابل أصدرت عبارات تعبر عن "القلق الشديد" من "التهديد المتزايد لفرق الإرهاب المتمركزة في بنغلادش" (USINPAC 2006b)، وهي تتساءل حول التزام حكومة مشرف العسكرية "الحرب العالمية على الإرهاب"، من دون انتقاد مباشر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الحالية تجاه باكستان، مع تذكير المشرعين بنشاطات السوق السوداء النووية لعبد القدير خان.[21]

وقد قامت إصدارات أخرى ومواقع على الإنترنت للجالية؛ مثل إنـديا أبـرود *India Abroad*، بتقـديم تغطيـة واسـعة لمـشروع الاتفاقيـة، كـما قامـت بتـسمية أعـضاء في الكونجرس، عبروا عن دعمهم المشروع أو معارضتهم إياه. وتقليـدياً شـاركت مـنظمات ذات عقلية مهنية في ذلك؛ كالرابطة الأمريكية للأطباء من أصول هندية، وتمت استـضافة حلقة مناقشة في واشنطن ضـمت مـساعد وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة ريتـشارد باوتـشر ومسؤولين آخرين من الإدارة. وقد شغلت الرابطة الأمريكية للأطباء مـن أصـول هنديـة ومنظمات أخرى للجالية صفحة كاملـة في واشـنطن بوسـت في 5 نيـسان/ إبريـل؛ لتأييـد مشروع القانون (Anderson 2006b:A12)، كما حملت الرسائل الإلكترونية إلى المـشرعين وطواقمهم مذكرات وعرائض إلكترونية لمصلحة المشروع.

إن المناشدات الشخصية كانت أحياناً مباشرة جداً؛ فقد أخبر راميش كابور Ramesh Kapur – وهو ناشط في الحـزب الـديمقراطي – أحـد الـصحفيين الهنـود أنـه قـد حـضر مؤتمرات لجنة الحملة الانتخابية للحزب الـديمقراطي في كاليفورنيـا ونيويـورك، وقالـت زعيمـة الأقليـة – في ذلـك الوقـت – نانـسي بيلـوسي Nancy Pelosi، (ديمقراطيـة مـن كاليفورنيا)، بصورة شخصية: إن الهنود الأمريكيين كـانوا «يراقبـون الـصفقة». وقـد تـم تعزيز الرسالة عندما قام الهنود الأمريكيون وحدهم بجمع نحو 95٪ من المبلغ المنـشود في اجتماع نيويورك. وقام رجل الأعمال من دالاس أشـوك مـاجو Ashok Mago، بزيـارات متكررة للمشرعين من ولايته؛ حيث اجتمع بتسعة من أعـضاء الكـونجرس في أقـل مـن ثلاث ساعات في يوم واحد من أيام الربيع، وزعم أنه "ضَمِن" 16 راعياً من رعاة مشروع القانون الأصليين. (Sharma 2006).[22] وقد جذبت فورة احتشاد الجاليـة حـول القـضية انتباه وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية، فنشرت صحيفة نيويورك تـايمز، مقالـة خاصـة على الصفحة الأولى في 5 حزيران/ يونيو، وقام برنـامج الإذاعـة الوطنيـة العامـة مـورننج إديشن، بعقد مقابلة مع سانجاي بوري من لجنة يوسينباك في 19 حزيران/ يونيو.

من الواضح أن الجهود أثمرت؛ ففي 26 تموز/ يوليـو 2006، صـوت مجلـس النـواب الأمريكي بنسبة 359 إلى 69 صوتاً لمصلحة قانون تشجيع التعاون النـووي بـين الولايـات المتحدة الأمريكية والهند. (H.R. 5682). وقدم المؤيدون تصريحات برلمانية عاطفية، غطت

موضوعات؛ مثل الاهتمام الأمريكي-الهندي المشترك بالديمقراطية، والتضامن ضد الإرهاب. (تلقت الهند ضربة بهجمات منسقة بالقنابل على شبكة قطارات مومباي قبل تصويت مجلس البرلمان بأيام فقط)،[23] وسلوك الهند النووي المسؤول. لقد كانت هناك عبارات إجلال وتقدير للمهاتما غاندي، وقول مأثور لمارك توين. (نقل عن هذا الأديب قوله «الهند مهد الجنس البشري»)،[24] وكذلك عبارة «تقدير للهند على كرمها تجاه قداسة الدالاي لاما [زعيم التيبت الذي يعيش في منفاه في الهند منذ عام 1959]، وهو الذي يعد أحد الزعماء الكبار في العالم».[25] ومقابل هذا المديح الطويل المشتت، كان إيني فاليومافيجا، صريحاً على نحو يلفت النظر؛ حيث أفرد بالذكر والثناء سانجاي بوري من لجنة يوسينباك، فهو برأيه «زعيم عظيم في جاليتنا الهندية الأمريكية، لكل ما فعله لحشد التأييد لمشروع القرار هذا». (وردت التعليقات السابقة في: US Congress 2006:H H5900-H5907). وبعد حفل مجلس النواب لمصلحة الاتفاقية، جاء تصديق مجلس الشيوخ نسخته من التشريع المتعلق بالاتفاقية بنسبة 85 إلى 12 صوتاً أقل من المتوقع، علماً أن المجلس كانت فترة ولايته على وشك الانتهاء. (مباشرة بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر). وتم الجمع بين نسختي مجلس النواب ومجلس الشيوخ بقليل من الضجيج نسبياً، وتم توقيع المرسوم ليصبح قانوناً، من الرئيس بوش في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

لقد دل الجو الاحتفالي أن هذه الصفقة - بالنسبة إلى معظم الأنصار في الكونجرس - لم تعد تتعلق بالقضايا النووية، بل أصبحت - بدلاً من ذلك - محكاً للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند كلها، وتلك بالطبع كانت بالضبط الكيفية التي أراد لهم ناشطو الجالية الهندية الأمريكية أن يروها بها. ومما يتفق مع الأدبيات العامة حول تأثير السياسة الخارجية للوبيات الإثنية، أن الجالية كانت ناجحة جداً، في صوغ القضية للمشرعين، وإيصال الرسالة عن أعداد أفرادها المتزايدة وسجلها الاقتصادي، واستثمار قدرتها التنظيمية التي استغرق بناؤها طويلاً، وهي الممتدة من مستوى القاعدة إلى الناشطين المحترفين الجدد في اللوبي.

لقد سعى سانجاي بوري - في مقابلة مع المؤلف - للتقليل من قيمة الجهود المحددة للجنة يوسينباك، وإضفاء ميزة على «الجالية الكبرى التي قامت في الواقع بالاستفادة من

جميع الإمكانات والمكاسب التي كان أفرادها قد جنوها عبر السنين، من حيث هم أطباء ورجال أعمال، ومن خلال علاقات شخصية» بمشرعين وأعضاء هيئات بصورة فردية. أما الجيل الأكبر سناً في الجالية، وهو الذي لا يعد نشيطاً مقارنة إلى جيل الشباب في الجالية، «فقد رأى في الصفقة تتويجاً للشراكة الاستراتيجية»، وشارك فيها. (Puri 2007). وبالمثل، يجادل أندرسون قائلاً: «لقد ضغطت القضية النووية زراً ساخناً...فهي قضية توقظ الكبرياء لدى الجالية»؛ اعترافاً بأهمية الهند في السياسة العالمية وبكونها شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة. ولعل رامش كابور، من الحزب الديمقراطي، قد قدم رؤية ثاقبة مهمة، (إن لم تكن ملهمة بالضرورة)، في تشبيه تعبئة الجالية بحركة "قوة الحق" السلمية لغاندي قبل 75 عاماً: «لقد قلنا: إن هذه هي حركة حقوق الإنسان لدينا». (يأتي اللوبي الهندي بعد اللوبي الإسرائيلي بحسب قائمة النفوذ في الولايات المتحدة عام 2006).

تساعد هذه الملاحظة الأخيرة على تفسير سبب الصدى الذي تولده هذه القضية ذاتها لدى كل هذا العدد من الهنود الأمريكيين. ولا شك في أن الجالية متنوعة، وفيها عدد من ناقدي الاتفاقية. (بعضهم معارضون لبرنامج التسلح النووي للهند، وآخرون منحازون إلى المنتقدين في الهند نفسها الذين يرون أن الصفقة تبالغ في التدخل في سيادة الهند). وعلى الرغم من أن الجالية كانت قادرة على صوغ القضية للكونجرس؛ بوصفها مؤشراً على التقارب الأمريكي-الهندي، فإن الجالية نفسها صاغت القضية لنفسها؛ بوصفها شرطاً لا بد منه لصعود الهند لتصبح قوة عالمية. وعلى الرغم من أن المتشائمين من الانتشار النووي يرغبون في طرد مثل هذا التصور، فإن التاريخ يعززه، وبعد هذا كله نجد أن الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي جميعها دول مسلحة تسليحاً نووياً، وقد حظيت الهند بمزيد من الانتباه (ومن ثم الاحترام) من الولايات المتحدة الأمريكية بعد تجاربها النووية عام 1998، وإن لعبت عوامل أخرى - مثل نموها الاقتصادي - دوراً رئيسياً في ذلك. ومهما يكن الأمر بعيد الاحتمال بالنسبة إلى بعض المراقبين، فإن "الكفاح" من أجل الاعتراف والاحترام على الساحة العالمية يبدو بالنسبة إلى كثير من الهنود الأمريكيين شديد الشبه بالحركة ضد الاستعمار في السابق. (ولنستعر صيغة ذكية من الصحفي إدوارد لوس Edward Luce 2007، بقوله: «لو أن جثة غاندي لم تحرق لكان الآن يتمايل في قبره»). وهذه القضية توحد الهنود الأمريكيين القدماء - الذين كانوا مايزالون أطفالاً وقت

استقلال الهند – مع أطفالهم الذين شبوا ولديهم موهبة في السياسة الأمريكية، ولكنهم احتفظوا بالاعتزاز القومي بأرض أسلافهم، ويتطلعون نحو "الوصول" إلى الحلبة العالمية في زمنهم.

في أيلول/ سبتمبر 2006، قام مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز بتلخيص نشاطات العام بعبارة مقتبسة من الحقوق المدنية: «لقد كان هذا حفل ظهوركم في بلدنا» (*Hindustan Times* 2006b).

خاتمة: التطلع إلى الأمام

كانت تعبئة الهنود الأمريكيين العامل الحاسم وراء تأييد الكونجرس الكاسح لاتفاقية بوش– سنج حول التجارة والتعاون النوويين بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند للتخلص من القيود الطويلة الأمد بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي وقانون الصادرات الأمريكي. ولولا الجهود النشيطة "للوبي هندي" حديث الاحتراف في الكونجرس، والاتصالات الشخصية للهنود الأمريكيين بالمشرعين والأعضاء، والحملات الإعلامية، ومطالبات القاعدة الشعبية، لكانت جهود الخصوم – وخاصة بالنسبة إلى جماعة مصالح مشتركة عريقة لمنع الانتشار النووي في واشنطن وأنصارها في الكونجرس – قد قضت عليها.

إذا عدنا بنظرنا إلى الوراء فسنجد أن بناء "اللوبي الهندي" قد استغرق وقتاً طويلاً؛ فالجالية تشترك فيما بينها كثيراً من الصفات الديمغرافية العامة التي ربطها العلماء بفاعلية اللوبي الإثني في نفوذ السياسة الخارجية، ولاسيما الغنى، والتركز الجغرافي. أما تاريخياً فهناك صفات أخرى للجالية الهندية الأمريكية – وخاصة من حيث تقسيمها إلى اتحادات مهنية ضيقة، أو روابط هندية مرتبطة باللغة والمنطقة – كان يمكن أن تعوق عملية التعبئة السياسية المتماسكة. لكن نموذج التنظيم قد تم تطويره مؤخراً ليشمل جماعات سياسية علنية، وقد ربطت تقنيات الاتصالات الحديثة منظمات مجتمعية كانت تقوم في السابق على نظام الخلايا، كما أدى تغير الأجيال إلى ظهور ناشط أصغر سناً يتصف بالثقة بالنفس والاهتمام بمركز الهند العالمي، والذكاء في طرائق السياسة الأمريكية.

مقابل هذه الخلفية، ثمة شيء مهم بوضوح يتعلق بالقضية النووية ذاتها؛ فثمة سبب وراء دفع الجالية إلى العمل في هذه القضية كما لم يحدث من قبل. ويرى كثيرون من أفراد الجالية الهندية أن القضية ذات أهمية كبرى في العلاقات الأمريكية-الهندية منذ تأييد استقلال الهند قبل 60 عاماً مضت. والواقع - كما اتضح من ملاحظات أحد الناشطين - أن الجالية قد صاغت القضية - لنفسها كما صاغتها لأعضاء الكونجرس - بوصفها تعادل في الوقت الحاضر كفاح الهند لنيل الحقوق والاعتراف في المجتمع الدولي. إنها مقاومتهم السلمية Satyagraha، وإن كانت فكرة قيام هند نووية تبدو مخالفة لفلسفة غاندي بالنسبة إلى بعض المراقبين.

من الواضح أن التعبئة غير المسبوقة للجالية من لجنة يوسينباك نزولاً إلى المستويات المحلية، والاستعداد للانخراط في "سياسة المال" الصريحة مع أعضاء الكونجرس، تدل أن الاتفاقية النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند يمكن أن تكون مؤشراً لتعزيز اللوبي الهندي وازدياد إمكانيات ممارسة نفوذ قوي على السياسة الأمريكية في منطقة جنوب آسيا وما وراءها. ولكن من المحتمل قريباً جداً أن يتم مثل هذه التوقعات بثقة عالية. وعلى الرغم من مرور اتفاقية بوش- سنج النووية من خلال الكونجرس، فإن المبادرة ماتزال تواجه عقبات ممثلة بحاجتها إلى الموافقة على بند واحد على الأقل لدى الدول "النووية الخمس" الأعضاء في مجموعة الموردين النوويين، ومايزال يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والهند التوقيع على ما يسمى "الاتفاقية 123"، بموجب فقرة من قانون الطاقة الذرية الأمريكي عام 1954. (*Hindustan Times* 2006a). ومن المفارقات أنه منذ الإعلان الأولي للصفقة النووية عام 2005، فإنها أصبحت مثاراً للخلاف داخل الهند؛ حيث لاقت انتقاداً من أعضاء المؤسسة العلمية النووية هناك، ومن أحزاب المعارضة، بل من بعض شركاء رئيس الوزراء سنج في التحالف أيضاً. (وخاصة الأحزاب اليسارية التي يبدو أنها تنظر إلى أي تعاون بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على أنه ممقوت، حتى لو كان يدعم مصالح الهند الاستراتيجية). وقد قاد هذا إلى بعض السخط بين مؤيدي الولايات المتحدة الأمريكية على "الهند التي لا تستطيع الإجابة بنعم". وقد كان الهنود الأمريكيون من جانبهم أقل اهتماماً نوعاً ما من المسؤولين الهنود بتفصيلات الصفقة، ويظهر عموماً أنهم أكثر رضاءً عن التنازلات الأمريكية التي تمت

بالفعل. وإذا ما قدر للصفقة أن تُعرقَل فقد يكون لـدى الجاليـة سـبب لخيبـة الأمـل تجـاه نيودلهي كما هو الأمر تجاه واشنطن.

إن الجالية الهندية الأمريكية التي فعلـت الكثـير – بعبـارة أخـرى – لتنـشيط المبـادرة خلال أشهرها التي مرت بها في الكـونجرس الأمريكـي كـان يمكـن أن تكـون في وضـع يجعلها محبطة لو أن الاتفاقية انهارت في مستويات أخرى. (بما يتعلق بهذا الاحـتمال، انظـر Cohen 2006). وكان يمكن أن تكـون هـذه النتيجـة مثبطـة للمعنويـات ومحبطـة، وقـد تقوض الإنجازات التنظيمية التي تم إحرازها خلال العامين السابقين. وقد عقـدت لجنـة يوسينباك قبل ذلك ورش عمل لأجل الهنود في المهجر في دول أعضاء أخـرى في مجموعـة الموردين النوويين؛ مثل بريطانيا وفرنسا، للعمل على تـشجيع تـشكيل "لوبيـات هنديـة" موازية في تلك الدول بشأن القضية النووية. ولعل هذا التوسع الجانبي، وإن كـان خياليـاً، كان يمكن أن ينتهي به الأمر إلى تمييع جهود المجموعة كلـما اقتربنـا مـن الهنـد، أضـف إلى ذلك أن مبادرات لجنة يوسينباك المخطـط لهـا مـستقبلاً تـدل عـلى أهـداف طامحـة جـداً، وبصورة رئيسية تأييد الدعم الأمريكي لاحتلال الهند مقعداً دائماً لها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والأرجح أن مثل هذه الجهود – إن نجح دوماً – فإنه سيـستغرق سـنوات قبل أن يثمر، وقد يصبح من الصعب المحافظة على الاهتمام، والتعبئة، والدعم المالي الحـالي لدى الجالية الهندية الأمريكية؛ لأجل حملة طويلة الأمد من هذا القبيل. ومرة أخرى – إذن – استمرت مقاومة غاندي السلمية أكثر من ثلاثة عقود.

الهوامش

يتوجه المؤلف بالشكر إلى يونجووك راي Yongwook Ryu، طالب الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة هارفارد، على ملاحظاته القيمة على مسودة هذه الدراسة التي كانت قد ألقيت في مؤتمر جمعية ميدويست للعلوم السياسية عام 2007 بشيكاجو، وكذلك الملاحظات البناءة لمراجعيها الثلاثة لمصلحة مجلة فورين بوليسي أناليسيس *Foreign Policy Analysis*. ويتحمل المؤلف وحده المسؤولية عن أي أخطاء موجودة.

1. أطلق على لجنة الشؤون الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" AIPAC، تسمية "اللوبي الإثني الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية" (Ambrosio 2002a,b:11). وفي عام 1998، صنفت مجلة فورتشن *Fortune* إيباك، على أنها ثانية أقوى جماعات اللوبي جميعاً في العملية السياسية بالولايات المتحدة، ولا يفوقها إلا الجمعية الأمريكية للمتقاعدين AARP، وهي بذلك تتقدم على الجمعية الوطنية للقناصين NRA، وعلى منظمة AFL-CIO (اتحاد العمال الأمريكيين ومؤتمر المؤسسات الصناعية). والمؤسف أن المناقشات الأكاديمية المزعومة "اللوبي إسرائيل" نفسه، وتأثيراته في السياسة الخارجية الأمريكية قد سببت جدلاً وخلافاً أكثر مما أنتجته من فائدة، انظر: Mearsheimer and Walt 2006.

2. Ambrosio 2002a,b: 2.

3. المصدر الأصلي هو:

Report of the High Level Committee on the Indian Diaspora (Government of India, 2002: xx-xxi)

4. يعد ليندساي (Lindsay 2002:40)، نادراً بين المحللين في إيحائه أن جماعات الهوية الإثنية في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية بطرائق مواتية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية: «فالوسيلة التي تمكن اللوبيات الإثنية من حقن الرؤى الأجنبية في السياسات الأمريكية تعمل أيضاً، بل ربما بشكل أشد، في الاتجاه المعاكس...فاللوبيات الإثنية لها دورها المؤثر في نشر القيم والمصالح الأمريكية في أوطانها الإثنية. وكثيراً ما يدفع أبناء اللوبيات بحكومات بلادهم الأصلية للانسجام والوقائع السياسية الأمريكية والتمسك بالمعايير الأمريكية في كل شيء من حقوق الإنسان إلى الممارسات الحكومية الجيدة فالسياسة الاقتصادية».

5. نشبت حربان سابقتان عامي 1947 و1965، على نطاق واسع بسبب منطقة كشمير المتنازع عليها.

6. بعد أن صوتت الهند ضد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الجمعية العامة بالأمم المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 1996، حذر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز بقوله: «ننصح الدول التي تستمر في الوقوف في وجه المجتمع الدولي أن تفكر بعناية كبيرة: هل تريدون حقاً أن تكونوا الدول الوحيدة التي تعارض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟...وأنا أتحدث تحديداً عن...حكومة الهند التي اتخذت مثل هذا الموقف الصعب ضد إرادة المجتمع الدولي» (ورد هذا الاقتباس في Copalan 1997). وسوف يخفق الكونجرس الأمريكي في تصديق معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية أواخر عام 1999؛ حيث تنعكس معارضة الهند بقوة في بيانات موقف الأعضاء.

7. بموجب "تعديل بريسلر" لعام 1985، في قانون المساعدات الأجنبية عام 1961، خضعت باكستان بالفعل لحظر المساعدات العسكرية الأمريكية بسبب برنامجها الخاص بالأسلحة النووية، ولم يتم توسيع هذه العقوبات لتشمل المساعدات الأجنبية غير العسكرية. وقد تم تخفيف العقوبات المفروضة على كل من الهند وباكستان تدريجياً خلال الأعوام المتبقية من فترة إدارة كلينتون (وينطبق هذا إلى حد ما، على الهند أكثر منه على باكستان)، وتم رفعها تماماً أخيراً في عهد إدارة بوش الابن أواخر أيلول/ سبتمبر 2001.

8. قاد الجنرال برويز مشرف - وهو المهندس الرئيسي لحرب كارجيل - الانقلاب ضد نواز شريف في تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

9. أنهى هذا القانون بصورة فعالة الجهد الخلاق لبعض المهاجرين الهنود للهرب من التمييز العنصري الذي تتم ممارسته ضد الصينيين واليابانيين وغيرهم من المهاجرين الآسيويين منذ أوائل القرن العشرين، بالاحتماء خلف فهم أكاديمي للهوية "القوقازية"؛ بوصفها تشمل المنحدرين من أصول آرية، وهم شعب هندي-فارسي لعله هاجر إلى شبه القارة الهندية خلال الفترة 1500-1200 قبل الميلاد.

10. سجل الهنود نصراً مهماً في سبعينيات القرن الماضي، بقيادة رابطة الهنود في أمريكا؛ لإيجاد فئة في الإحصاء الأمريكي تحت اسم هو "الهنود الآسيويون" (Shukla 2003:66).

11. تشير هذه التسمية إلى البندي bindi، وهو يمثل في العادة نقطة تزيينية، تضعها النساء الهندوسيات المتزوجات، وسط الجبهة.

12. خاض جندال الصراع على منصب الحاكم في لويزيانا مرة أخرى عام 2007، وتولى المنصب في كانون الثاني/ يناير 2008؛ بوصفه أول حاكم هندي-أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

13. كانت كشمير بالطبع موضوع النزاع الحدودي بين الهند وباكستان منذ انفصالها عام 1947، وخاصة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وهي مصدر عدم الاستقرار الداخلي؛ نظراً إلى خيبة أمل الكشميريين في الحكم الهندي.

14. في عام 2004 مثلاً حينما كان جون كورنين يقول عن التعهيد إلى الهند؛ أي الاستعانة بها: إنه حتمي. وفي الوقت الذي كان فيه جون كيري (ديمقراطي- ماساشوستس) يخاطب المجموعات التجارية والصناعية الهندية التي استثمرت بكثافة في هذا المجال في أثناء رحلته الرسمية، فإنه كان يسعى لمعارضة استخدام مثل هذا التعهيد في حملته للرئاسة الأمريكية.

15. إلى جانب لجنة يوسينباك، تضم جماعات العمل السياسي الأخرى: المركز الأمريكي الهندي للوعي السياسي، ومجلس الصداقة الهندي الأمريكي.

16. الأرقام الإحصائية الأمريكية صحيحة، وتبدو البيانات الأخرى المأخوذة من مصادر مستقلة دقيقة أيضاً. أما البيانات التي لم توضح مصادرها فلم يؤكدها المؤلف، ولكن تم إيرادها بهدف عرض كيف تقدم لجنة يوسينباك نفسها والجالية الهندية الأمريكية للمشرعين الأمريكيين. وعلى الرغم من إيراد

الأسباب الاستراتيجية والتاريخية "الأعم" والكامنة وراء تغير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان سابقاً، فإننا نجد أن الباكستانيين-الأمريكيين لا يستطيعون أيضاً، منافسة الهنود الأمريكيين من حيث حجم الجالية أو ثروتها؛ إذ تجاوز عدد الباكستانيين في الولايات المتحدة الأمريكية 150000 نسمة بقليل عام 2000، بمتوسط دخل أسري بلغ 47241 دولاراً (وردت البيانات في Walt 2005:291n، والبيانات الأصلية مأخوذة من إحصاء عام 2000، مكتب الإحصاء الأمريكي).

17. انظر (Pan 2006)؛ للاطلاع على فكرة عامة عن الخلفية، و(Milhollin 2006)؛ للاطلاع على موجز للحجج ضد الاتفاقية، و(Mistry and Ganguly 2006)؛ للاطلاع على موجز للحجج في مصلحتها.

18. نيكولاس بيرنز – كما ورد سابقاً – هو المسؤول نفسه الذي كان ينتقد بشدة رفض الهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أثناء مساعي إدارة كلينتون عام 1996؛ لحشد التأييد.

19. أندرسون مدير مشارك لدراسات جنوب آسيا في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

20. بالإضافة إلى تأكيد لجنة يوسينباك هذا الرأي في أدبياتها واتصالاتها، سعت بنجاح ليكون لديها ما وصفته بأنه "شهود مؤيدون للهند"؛ مثل أشلي تيليس Ashley Tellis، من مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي؛ لكي يشهدوا في الجلسات حول القضية أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب (USINPAC 2005).

21. في بداية عام 2005، حثت لجنة يوسينباك 20 عضواً من أعضاء الكونجرس على توقيع خطاب موجه للبيت الأبيض، يحتج على البيع المقترح لطائرات إف–16 المقاتلة لباكستان، وهي صفقة طال نقاشها وقد أبرمت عام 1990، وهو يدور حول المخاوف الأمريكية من برنامج باكستان النووي. وقد نفذت إدارة بوش صفقة إف–16 عام 2006؛ مكافأةً لحكومة مشرف على تعاونها ضد الإرهاب في المنطقة.

22. أحد مندوبي ماجو في تكساس، وقد وقف إلى جانب ماركي ضد الاتفاقية، وقام بالتوقيع بوصفه راعياً مشاركاً (Chaudhuri 2007). للاطلاع على قصة ماجو، انظر أيضاً (Sharma 2006).

23. ملاحظات بوبي جندال (جمهوري من لويزيانا).

24. ملاحظات دانيال ديفيز (ديمقراطي من إلينوي).

25. ملاحظات نانسي بيلوسي (ديمقراطية من كاليفورنيا)، زعيمة الأقلية [آنذاك].

المراجع

ALTERMAN, ERIC. (1998) *Who Speaks for America?: Why Democracy Matters in Foreign Policy*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

AMBROSIO, THOMAS ed. (2002a) *Ethnic Identity Groups and U.S. Foreign Policy*. Westport, CT: Praeger Publishers.

AMBROSIO, THOMAS. (2002b) Ethnic Identity Groups and U.S. Foreign Policy, In *Ethnic Identity Groups and U.S. Foreign Policy*, edited by Thomas Ambrosio. Westport, CT: Praeger Publishers.

ANDERSON, WALTER. (July 10, 2006a) The Nuclear Deal in US Congress: From Skepticism to Trust. *Indian Express*.

ANDERSON, WALTER. (September 1, 2006b) The Indian-American Community Comes into its Political Own. *India Abroad*, A12.

BBC NEWS ONLINE. (July 21, 1999) Kashmir: Dialogue Called Amid Fresh Fighting. Available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/399897.stm (Accessed August 16, 2007).

CARTER, TOM. (December 20, 2003) Indian Americans Ascend the Hill. *The Washington Times* CHANDRASEKARAN, RAJIV. (September 16, 2001) India Offers Bases to U.S. for Retaliatory Attacks. *The Washington Post*.

CHAUDHURI, PRAMIT PAL. (January 21, 2007) How Indian-Americans Secured the Indo-US Nuclear Deal. *Asia Society Commentary*. Available at http://www.asiasocietycommentary.org/2007/category/news/ (Accessed August 16, 2007).

COHEN, STEPHEN P. (2006) *A Deal Too Far?* New Delhi: Observer Research Foundation-Brookings Paper Available at http://www.brookings.edu/views/papers/cohens/ 20060228. pdf (Accessed August 16, 2007).

CORN, DAVID. (November 5, 1999) Bush Gets an 'F' in Foreign Affairs. *Salon.com* Available at http://www.salon.com/news/feature/1999/11/05/bush/ (Accessed August 16, 2007).

DAS, GURCHARAN. (May 3, 2004) India's New Self-Assuredness. *The Wall Street Journal*.

DECONDE, ALEXANDER. (1992) *Ethnicity, Race, and American Foreign Policy*. Cambridge: Harvard University Press.

DIWANJI, AMBERISH K. (September 18, 2000) The India Caucus Still has a Long Distance to Go. *Rediff com*. Available at http://www.usindiafriendship.net/congress1/housecaucus/rediff-caucus. htm (Accessed March 31, 2007).

GARRETT, STEPHEN A. (1978) Eastern European Ethnic Groups and American Foreign Policy. *Political Science Quarterly* 93(2):305–306.

GOPALAN, RAJESH. (1997) India and the CTBT. *IPSG Newsletter*, May; excerpt from a presentation at a meeting of the Indian Progressive Study Group at Columbia University on October 22, 1996, Available at http://www.columbia.edu/cu/ipsg/ctbt.htm (Accessed April 2, 2007).

GRAHAM, THOMAS JR., LEONOR TOMERO, AND LEONARD WEISS. (2006) Think Again: U.S.-India Nuclear Deal. *Foreign Policy*, July: "Web Exclusive." Available at http://www.foreignpolicy.com/users/register.php?story_id=3533 (Accessed August 16, 2007).

HANEY, PATRICK J., AND WALT VANDERBUSH. (1999) The Role of Ethnic Interest Groups in U.S. Foreign Policy: The Case of the Cuban American National Foundation. *International Studies Quarterly* 43(2):341–361.

HANIFFA, AZIZ. (March 31, 2004a) U.S. Senate India Caucus. *U.S.-India Friendship.net*. Available at http://www.usindiafriendship.net/congress1/senatecaucus/senatecaucus.htm (Accessed August 16, 2007).

HANIFFA, AZIZ. (September 21, 2004b) The Rediff Interview: Strobe Talbott. *India Abroad*.

HAQQANI, HUSAIN. (2005) *Pakistan: Between Mosque and Military*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

HATHAWAY, ROBERT M. (2001) Unfinished Passage: India, Indian Americans, and the U.S. Congress. *The Washington Quarterly* 24(2):21–34.

Hindustan Times. (November 7, 2006a) India Fails to Convince NSG: U.S. Arms Control Body.

Hindustan Times. (December 21, 2006b) Nuclear Bill Zeal United India Caucus.

HUNTINGTON, SAMUEL P. (2004) *Who are We?: The Challenges to America's National Identity*. New York: Simon & Shuster.

KHAGRAM, SANJEEV, MANISH DESAI, AND JASON VARUGHESE. (2001) Seen, Rich, but Unheard? The politics of Asian Indians in the United States. In *Asian Americans and Politics: Perspectives, Experiences, Prospects*, edited by Gordon H. Chang. Washington, DC, and Stanford, CA: Woodrow Wilson Center Press and Stanford University Press.

KUX, DENNIS. (1992) *India and the United States: Estranged Democracies*, 1941–1991. Washington, DC: National Defense University Press.

LE, C.N. (2007) The 1965 Immigration Act. *Asian Nation: The Landscape of Asian America*. Available at http://www.asian-nation.org/1965-immigration-act. shtml (Accessed March 25, 2007).

LEONARD, KAREN ISAKSEN. (1997) *The South Asian Americans*. Westport, CT: Greenwood Press.

LINDSAY, JAMES M. (2002) Getting Uncle Sam's Ear: Will Ethnic Lobbies Cramp America's Foreign Policy Style? *Brookings Review*, Winter: 37–40.

LUCE, EDWARD. (2007) *In Spite of the Gods: The Strange Rise of Modern India*. New York: Doubleday.

MARCUS, JONATHAN. (March 23, 2000) Analysis: The World's Most Dangerous Place? *BBC News Online*. Available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/687021.stm (Accessed August 16, 2007).

MARKEY, EDWARD. (March 10, 2006) Press Release by Congressman Edward Markey.

MEARSHEIMER, JOHN, AND STEPHEN WALT. (2006) The Israel Lobby. London Review of Books, 28:6.

MILBANK, DANA, AND DAFNA LINZER. (July 19, 2005) U.S., India May Share Nuclear Technology. *The Washington Post*, A1.

MILHOLLIN, GARY. (2006) The U.S.–India Nuclear Pact: Bad for Security. *Current History* November: 371–374.

MISTRY, DINSHAW, AND SUMIT GANGULY. (2006) The U.S.–India Nuclear Pact: A Good Deal. *Current History* November: 375–378.

MUFSON, STEVEN. (October 9, 2000) Local Politics is Global as Hill Turns to Armenia. *The Washington Post*, A1.

PAN, ESTHER. (2006) Backgrounder: The U.S.–India Nuclear Deal. Council on Foreign Relations publication 9663, February 24.

PURI, SANJAY. (March 13, 2007) *Author's Interview with Founder and CEO*, U.S.–India Political Action Committee (USINPAC), Washington, DC.

RAGHAVAN, B.S. (April 2, 2004) Friends of India. *Business Line*. Available at http://www.thehindubusinessline.com (Accessed April 2, 2007).

RENNACK, DIANNE. (2003) India and Pakistan: U.S. Economic Sanctions. Congressional Research Service Report for Congress (updated February 3), Order Code RS20995. Available online at http://www.fas.org/asmp/resources/govern/crs-rs20995.pdf (Accessed April 2, 2007).

RICE, CONDOLEEZZA. (2000) Campaign 2000: Promoting the National Interest. *Foreign Affairs*, January/ February.

SHARMA, HARI. (July 16, 2006) U.S.–India Nuclear Deal: The Carrot and the Rod. *The South Asian*. Available at http://www.thesouthasian.org (Accessed April 2, 2007).

SHUKLA, SANDHYA. (2003) *India Abroad: Diasporic Cultures of Postwar America and England*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

SMITH, TONY. (2000) *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

TALBOTT, STROBE. (2004) *Engaging India: Diplomacy, Democracy, and the Bomb*. Washington, DC: The Brookings Institution Press.

UNITED STATES CONGRESS. (July 26, 2006) *Congressional Record* 152, 100. 109th Congress, 2nd session. House of Representatives, pp. H5900–H5907.

UNITED STATES DEPARTMENT OF STATE. (September 17, 2004) United States-India Joint Statement on Next Steps in the Strategic Partnership.

US-INDIA POLITICAL ACTION COMMITTEE (USINPAC). (November 16, 2005) USINPAC Thanks House International Relations Committee for Supporting its Efforts to Include a Pro-India Witness to Testify to the HIRC Regarding U.S.–India Global Partnership. Available at http://www.usinpac.com/news_details.asp?offset=60&News_ID=15 (Accessed August 15, 2007).

US-INDIA POLITICAL ACTION COMMITTEE (USINPAC). (2006a) About Indian-Americans. Available at http://www.usinpac.com/indian_americans.asp (August 15, 2007).

US-INDIA POLITICAL ACTION COMMITTEE (USINPAC). (January 4, 2006b) U.S. Government Needs to Bring Bangladeshi Terror Connections Under Focus. Available at http://www.usinpac.com/news_details.asp?offset=55&News_ID=20 (Accessed August 16, 2007).

US-INDIA POLITICAL ACTION COMMITTEE (USINPAC). (March 16, 2006c) U.S.–India Civilian Nuclear Cooperation Bill Introduced in Senate and House; USINPAC Reiterates Commitment to Urge the Successful Passage of this Deal.

VANDEHEI, JIM, AND DAFNA LINZER. (March 3, 2006) U.S., India Reach Deal on Nuclear Cooperation. *The Washington Post*, A1.

WALT, STEPHEN M. (2005) *Taming American Power: the Global Response to U.S. Primacy.* New York: W.W. Norton.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة الدراسات المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة.
2. يُشترط أن تكون الدراسة المترجمة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر ترجمة الدراسة في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم ترجمة الدراسة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث الأصلي أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الكتاب	المؤلف
1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9. المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا...المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15. السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16. التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 – 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكى

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

51. التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم — أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52. مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند — نيكولاس إيبراشتات
53. الدور المتغير للمعلومات في الحرب — تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54. مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني — جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55. الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام — عمرو ثابت
56. الوفاق الهندي – الإسرائيلي — أفرايم إنبار
57. الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط — محمد زياني
58. دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية — كامران تارمي
59. أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق — كريستوفر جيلبي وآخران
60. الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني — ريتشارد أندريس وآخران
61. الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة — توماس ماتير
62. آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان — آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
63. دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا — أيان تايلر
64. التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي — هارالد مولر و شتيفاني زونيوس، ترجمة: عدنان عباس علي
65. العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث — بيتر رودولف، ترجمة: عدنان عباس علي
66. اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية — جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
67. نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
68. التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69. إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70. حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
71. هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
72. رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
73. مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
74. الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
75. القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
76. اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هربرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم: ....

المؤسسة: ....

العنوان: ....

ص. ب: .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

هاتف: .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد: 220 درهماً 60 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 440 درهماً 120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



ISSN 1682 - 1211

